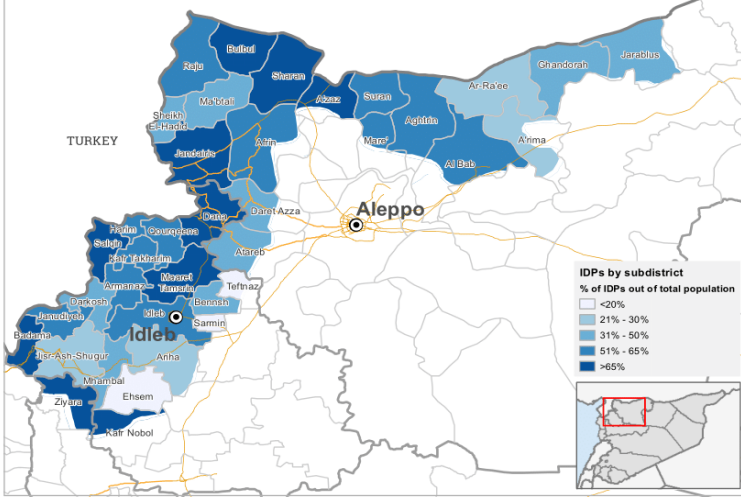


أهم الأحداث

- أدى الانخفاض السريع في قيمة الليرة السورية إلى عدم استقرار اقتصادي شديد وجعل تكلفة الحياة اليومية بعيدة عن متناول أيدي سكان شمال غرب سورية وغير صالحة للعيش.
- يؤثر هذا بشكل غير متناسب على النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة وغيرهم ممن يعانون من نقاط ضعف محددة. تتزايد التقارير الواردة عن عمالة وزواج الأطفال، والعنف المنزلي، والاختناقات بحثاً عن الطعام أو اللوازم الأخرى.
- جاري الإبلاغ عن نزوح جديد من بعض المناطق على الخطوط الامامية في أعقاب اندلاع أعمال عنائية في تلك المناطق، بينما لا تزال التقارير تفيد بعودة النازحين إلى مناطق أخرى.
- لا تزال إجراءات التأهب والوقاية من فيروس كورونا المستجد، مستمرة، ولكن لم يتم اكتشاف أي حالات مؤكدة حتى الآن في شمال غرب سورية.



المصدر: التقارير الميدانية

الحدود والأسماء الموضحة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني موافقة أو قبولاً رسمياً من قبل الأمم المتحدة.

76%

من إجمالي السكان نساء وأطفال

2.7 مليون

شخص نازح داخلياً

2.8 مليون

شخص بحاجة للمساعدة

4.1 مليون

شخص متضرر

لمحة عامة عن الوضع

لا يزال الوضع الإنساني في شمال غرب سورية قاسياً، حيث يفرض تأثير تدابير التخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد وانخفاض قيمة الليرة السورية ضغطاً إضافياً على السكان، الذين يعانون بالفعل من آثار النزاع المستمر منذ تسع سنوات وانعدام الأمن والنزوح والصعوبات الاقتصادية. ومن بين 4.1 مليون شخص يعيشون في شمال غرب سورية، يحتاج ما يقدر بنحو 2.8 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والمياه والصحة والتعليم، كما أن تأثير هذه التطورات الأخيرة يرسخ الاحتياجات الإنسانية القائمة ويخلق احتياجات جديدة.

منذ مطلع حزيران/يونيو 2020، بدأت قيمة الليرة السورية تنخفض بسرعة كبيرة، حيث فقدت نصف قيمتها في غضون شهر واحد ووصلت إلى مستويات تاريخية جديدة. وتُعد أحدث موجة من انخفاض قيمة العملة استمراراً للاضطراب الاقتصادي الذي أثر على الشعب السوري في جميع أنحاء البلاد، خاصة منذ أواخر عام 2019. على أرض الواقع، انخفضت الليرة السورية بنسبة تصل إلى 360 في المئة خلال عام واحد، منذ حزيران/يونيو 2019، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للشعب وجعلهم أكثر عرضة للخطر في مواجهة أي صدمات جديدة. وقد أدى هذا الانخفاض الأخير في قيمة العملة إلى زيادات هائلة في الأسعار، مما أسفر عن نقص الغذاء واللوازم الرئيسية الأخرى في الأسواق. ارتفع سعر الحد الأدنى من السلع الأساسية التي يحتاجها الناس من أجل بقائهم، مثل الغذاء والماء والوقود ومستلزمات النظافة، كل شهر منذ نوفمبر 2019، ليصل أيضاً إلى أعلى مستوياته التاريخية في أيار/مايو 2020. ويضيف التدهور الاقتصادي أيضاً طبقة أخرى من التعقيد في بيئة تشغيلية صعبة بالفعل. على سبيل المثال، أفادت التقارير الواردة أن الأنشطة الإنسانية الرئيسية، مثل نقل المياه بالشاحنات أو شراء المواد الغذائية من الأسواق المحلية، قد أصبحت صعبة بسبب عدم استقرار العملة.

تتمثل مهمة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في تنسيق الاستجابة العالمية لحالات الطوارئ من أجل إنقاذ الأرواح وحماية الناس خلال الأزمات الإنسانية. ونحن نؤيد وتدعو إلى العمل الإنساني الفعال والقائم على المبادئ من قبل الجميع ومن أجل الجميع.

www.unocha.org

وعلى الرغم من عدم ظهور إصابات مؤكدة بفيروس كورونا المستجد في شمال غرب سورية، فإن الجائحة وآثارها الثانوية لا تزال تؤثر بشكل كبير على الوضع الإنساني. يُعد فيروس كورونا المستجد محركاً يضاعف الاحتياجات الإنسانية الإضافية ويؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الموجودة مسبقاً للسكان المعرضين للخطر. وتساهم القيود المفروضة على الحركة والأنشطة التجارية، مثل الأسواق، التي تم تطبيقها كإجراءات للحفاظ على السلامة العامة ومواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد في تكثيف الاحتياجات الإنسانية، فضلاً عن التأثير الشامل للجائحة على الاقتصاديين العالمي والمحلي. وفي حين قامت الجهات الفاعلة الإنسانية بتكثيف أنشطتها وإجراءاتها الرئيسية للحد من المخاطر ذات الصلة بفيروس كورونا المستجد، كان لا بد من تعليق بعض الأنشطة لحماية السكان المتضررين وكذلك العاملين في المجال الإنساني. يُعد النزوح أحد المحركات المهمة للاحتياجات الإنسانية في شمال غرب سورية. من بين 4.1 مليون شخص يعيشون في شمال غرب سورية، يقدر عدد النازحين بنحو 2.7 مليون شخص. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 780,000 شخص من أصل ما يقرب من مليون شخص كانوا قد نزحوا في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى مطلع آذار/مارس 2020 لا يزالون في حالة نزوح. وتتزايد احتياجات النازحين الطويلة المدى، بما في ذلك خدمات الصحة والتغذية والتعليم، حتى مع استمرار الاحتياجات الملحة المتعلقة بالمأوى والغذاء والمياه والإصحاح والنظافة والحماية. بشكل عام، يعيش أكثر من 1.4 مليون نازح في مخيمات ومستوطنات النازحين تحت ظروف محفوفة بالمخاطر، وتشكل النساء والأطفال 80 في المئة من هؤلاء النازحين. في 19 حزيران/يونيو، تسببت عواصف مطيرة غزيرة في ناحية معرة مصرين بمحافظة إدلب في حدوث فيضانات عارمة في حوالي 20 موقعاً للنازحين في تدمير وإتلاف مئات الخيام، وكان لها تأثير مباشر على حوالي 1,300 نازح. وبحسب ما ورد، تسببت الفيضانات في أضرار مادية كبيرة، من بينها طغح مياه الصرف الصحي وإخراج بعض المراحيض من نطاق الخدمة.

وعلاوة على ذلك، لا يزال النازحون الذين عادوا إلى المجتمعات المضيفة، ولا سيما في غرب محافظة حلب وجنوب إدلب، يواجهون بعض التحديات. تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية على زيادة أنشطتها بشكل مطرد في هذه المناطق، التي أُجبروا على تعليق خدماتهم بها خلال الأعمال العدائية السابقة. في حين توقف النزوح منذ مطلع آذار/مارس، وإن كان ذلك نسبياً في منطقة إدلب، فإن الإبلاغ عن زيادة الأعمال العدائية في حزيران/يونيو وتجدد النزوح من مناطق تقع على الخطوط الأمامية، بما في ذلك العائدين الذين تم استقبالهم في الآونة الأخيرة، يعث على القلق الشديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع الأمني العام في شمال محافظة حلب ومنطقة إدلب يتدهور بشكل دوري جراء تفجير العبوات الناسفة المرتجلة وكذلك المواجهات المسلحة والاشتباكات بين الفصائل المسلحة غير الحكومية والمدنيين، مما يعرض حياة المدنيين للخطر ويعقد البيئة التشغيلية للعمل الإنساني.

لا تزال النساء والفتيات والفتيان، الذين يشكلون 76 في المئة من سكان شمال غرب سورية، يتأثرون بشكل غير متناسب بالنزاع الشامل. على سبيل المثال، من المرجح أن يكون عدد أكبر من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس بسبب الأزمة الاقتصادية، حيث تكافح الأسر لتغطية تكاليف التعليم وقد تلجأ إلى أنشطة ضارة مثل عمالة وزواج الأطفال. تصدر المنظمات الإنسانية العاملة على أرض الواقع تقارير عن زيادة معدلات سوء التغذية بين الأمهات والأطفال. وقد أبلغ العاملون في المجال الإنساني عن زيادة عدد الأشخاص الذين يبحثون عن الطعام في حاويات القمامة وكذلك النساء والأطفال الذين يبحثون عن مواد يمكن بيعها أو إعادة استخدامها في مدافن النفايات من أجل البقاء على قيد الحياة. وذكرت الأسر التي تعيّلها نساء أن متوسط دخلها أقل بنسبة 33 في المئة من المتوسط الوطني، مما يجعلها معرضة بشكل استثنائي للخدمات الاقتصادية. كما تزداد احتياجات النساء والفتيات والحماية نظراً لارتفاع عدد حالات العنف المنزلي التي تم الإبلاغ عنها في جميع أنحاء شمال غرب سورية حتى أواخر أيار/مايو. وتوجد حالات جديدة من أسر تجبر بناتها الصغيرات على تناول الهرمونات والأدوية الأخرى اعتقاداً منها بأن هذا شأنه أن يسرع وتيرة البلوغ ويمكنهن من الزواج والحمل بعد ذلك.

التمويل

لا يزال التخصيص القياسي الأول لصندوق التمويل الإنساني لسوريا عبر الحدود مستمراً، وقد رفعت المساهمات الجديدة المبلغ المتاح للتخصيص من 75 مليون دولار في البداية إلى 83 مليون دولار في الوقت الحالي. سيعدم هذا التمويل الإضافي توزيع الخبز في ضوء التدهور المستمر للوضع الاقتصادي ويسد فجوات التمويل الحرجة في قطاعات التعليم والحماية والمياه والإصحاح الصحي والنظافة الصحية. تمت الموافقة على تمويل 100 مشروع، 74 في المئة منها ستذهب مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية. يُطلب من الشركاء استكمال مراجعة المشاريع في الوقت المناسب والالتزام الصارم بالإرشادات المطلوبة لضمان الاستخدام الفعال من حيث التكلفة للموارد المتاحة. كجزء من الدعم المخصص لمواجهة فيروس كورونا المستجد، سيخصص الصندوق مبلغاً إضافياً قدره ستة ملايين دولار أمريكي لشراء معدات الوقاية الشخصية الأساسية بهدف دعم استمرار الأنشطة غير الصحية وأنشطة خط المواجهة الصحية (وبذلك يصل مجموع المبالغ التي خصصها الصندوق السوري للتمويل الإنساني عبر الحدود لمكافحة فيروس كورونا المستجد إلى حوالي 23 مليون دولار). في نهاية شهر حزيران/يونيو، سيكون الصندوق السوري للتمويل الإنساني عبر الحدود قد أنفق والتزم بجميع التمويلات المتاحة، فضلاً عن تكاليف خطوط الإمداد التي تم الالتزام بها بالفعل.

تسلط الوثيقة التي نُشرت مؤخراً بعنوان "فجوات التمويل الإنساني في سورية" الضوء على التعبئة المستمرة للمانحين بهدف دعم الاستجابة الإنسانية، وهو ما يوضح ارتفاع مستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 عما كان عليه في عام 2019. ويواصل المانحون تعبئة تمويل جديد لدعم سكان شمال غرب سورية وهو أمر يُعد أكثر أهمية في ظل التدهور الحالي للوضع الاقتصادي.

قبل استعراض منتصف العام لخطة الاستجابة الإنسانية وللمساعدة في جهود تعبئة الموارد، يتعين على الشركاء والوكالات ضمان أن تنعكس المعلومات المتعلقة بالتمويل المضمون على نحو مناسب في خدمة التتبع المالي. سيساعد ذلك على تقديم لمحة عامة دقيقة عن وضع تمويل الاستجابة الإنسانية في سورية. وحتى 25 حزيران/يونيو 2020، كانت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 في سورية لا تزال تعاني من نقص التمويل، حيث بلغت نسبة تمويلها 29 في المئة من إجمالي الاحتياجات في منتصف العام، بينما تم تمويل 22 في المئة من المتطلبات الإضافية للاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد.

الاستجابة الإنسانية

تنسيق المخيمات وإدارتها

الاحتياجات:

- في سياق جائحة فيروس كورونا المستجد، يعد توسيع وإنشاء المخيمات أمراً ضرورياً لإنهاء الاكتظاظ في المواقع المزدحمة، وفي الوقت نفسه ضمان توفر الخدمات في المواقع الجديدة.
- والمطلوب أيضاً إنشاء وتعزيز إدارة المخيمات. تشير ورقة حقائق رصد الخدمات المتعددة القطاعات التي أعدها قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها لشهر أيار/مايو إلى أنه من بين 907 موقعاً تستضيف أكثر من 1.41 مليون نازح، لا تتوفر إدارة المخيمات في 515 موقعاً.
- مازال 3089 نازحاً يقيمون في مراكز الاستقبال الأربعة، وبعضهم موجودون هناك منذ أكثر من خمسة أشهر، ويحول نقص خيارات الإيواء البديلة دون نقلهم إلى مواقع أخرى. ولذلك، فإن تسهيل عملية نقل النازحين من مراكز الاستقبال المكتظة إلى مواقع يكون فيها التباعد الجسدي وممارسات النظافة الصحية أكثر قابلية للتطبيق يُعد أحد الأولويات الرئيسية.
- تُعد المساعدات / القسائم النقدية إحدى المساعدات ذات الأولوية بالنسبة للوافدين الجدد.
- استناداً إلى نتائج ورقة الحقائق المتعددة القطاعات الخاصة بقطاع تنسيق المخيمات وإدارتها والتي قيمت 907 موقعاً للنازحين، تم تحديد حاجة ملحة لنقاط مكافحة الحرائق في 724 موقعاً للنازحين.

الاستجابة:

- يراقب قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها عن كثب 993 موقعاً للنازحين تستضيف 1.45 مليون نازح (حوالي 275,000 أسرة). أُرسلت المعلومات المحدثة من قاعدة بيانات مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين إلى الأعضاء، مع إضافة 21 موقعاً جديداً إلى قاعدة بيانات قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها، وإزالة 11 موقعاً في التحديث الصادر في شهر أيار/مايو. يتوفر المزيد من التفاصيل حول مواقع النازحين في شمال غرب سورية من خلال [لوحة الحالة الإنسانية](#).
- يواصل قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها رصد حوادث متعددة في مواقع النازحين والإبلاغ عنها كجزء من استجابة التنسيق. وقد لاحظ القطاع زيادة في عدد الحرائق وكان أحد الأسباب هو سوء استخدام السخانات.
- عقد قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها، بالتنسيق مع قطاع المأوى والمواد غير الغذائية، اجتماعاً مع أعضائهما لتنسيق الاستجابة للفيضانات المفاجئة التي حدثت في 19 موقعاً وأثرت على حوالي 250 أسرة.
- يواصل فريق العمل المعني بتحديد الأراضي إعطاء الأولوية لإنشاء وتوسيع مواقع النازحين، وهي أنشطة أساسية لإنهاء الاكتظاظ في المواقع المزدحمة التي تواجه مخاطر متزايدة بسبب فيروس كورونا المستجد. منذ بدء هذه الأنشطة في كانون الأول/ديسمبر 2019، قام فريق العمل بتقييم 301 موقعاً بمساحة تقارب ثمانية ملايين متر مربع حتى 12 أيار/مايو 2020، بما في ذلك المواقع المحددة التي تم التحقق منها وكذلك المواقع المقترحة في الوقت الحالي.
- عقد فريق العمل المعني بتحديد الأراضي اجتماعاً لمناقشة سبل تحسين عملية تحديد / التحقق من الأراضي كجزء من خطة التأهب في حالة حدوث نزوح جديد.
- عقد قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها اجتماعاً تنسيقياً لمناقشة الخدمات المقدمة في مراكز الاستقبال وتدابير الوقاية من فيروس كورونا المستجد التي تم اتخاذها وحركة النازحين من وإلى مراكز الاستقبال.
- عقد الفريق الاستشاري الاستراتيجي لقطاع تنسيق المخيمات وإدارتها اجتماعاً لمناقشة استراتيجية القطاع لعام 2021، والمؤشرات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد، ومقياس شدة الاحتياجات في قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها على مستوى الناحية.
- عقد قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها اجتماعاً تنسيقياً مع الفريق المعني بالحماية من الاعتداء والانتهاك الجنسيين لمناقشة أفضل السبل لتقديم التدريب على الحماية من الاعتداء والانتهاك الجنسيين والرسائل الرئيسية ونظام الإحالة على مستوى المخيم.
- كجزء من برنامج تتبع النزوح الشهري الذي نفذه قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها في أيار/مايو 2020، وصل إجمالي عدد النازحين المبلغ عنه إلى 2,680,117 شخصاً. وبلغ عدد النازحين الذين تم الإبلاغ عن عودتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية خلال شهر أيار/مايو 74,894 شخصاً؛ وكانت أريحا وإحسم والأتاب هي أفضل ثلاث وجهات للعائدين. في شهر أيار/مايو، قام قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها بتتبع 41328 حالة نزوح حديثة، وأشار إلى أن بعض الناس قد نزحوا عدة مرات وأن أسباب نزوحهم قد تكون متباينة.
- وفقاً للتقرير الشهري عن النزوح الصادر في أيار/مايو، تشمل الاحتياجات ذات الأولوية القصوى التي عبر عنها النازحون الجدد المساعدات / القسائم النقدية (36٪)، والمأوى (27٪)، والمواد غير الغذائية (10٪)، والغذاء (9٪)، والصحة (8٪) والمياه (5٪) والسلامة والأمن (5٪).
- حتى الآن، استجابت ثلاثة مراكز استقبال نشطة باستضافة 3089 نازحاً (حوالي 614 أسرة)، بما في ذلك توفير الغذاء والمأوى وخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية.

الثغرات والقيود:

- أدى النزوح المستمر إلى انخفاض المساحات المتاحة لإيواء النازحين الجدد.
- على الرغم من أن مواقع النازحين عادة ما تكون خيار الملاذ الأخير، إلا أنها ضرورية في السياق الحالي في شمال غرب سورية، ولا تزال مشكلة مواقع النازحين المكتظة بالسكان مصدر قلق.
- نظراً للتأخير و/أو تضارب المعلومات التي يقدمها العديد من أعضاء القطاع العاملين عبر الحدود، يلزم تنفيذ عملية هائلة لتنقية البيانات والتحقق منها.

- بما أن النازحون يقيمون في 90% من مواقع النازحين بمبادرات ذاتية وبلا نظام لإدارة المخيمات، فإن هناك تحديات تعرقل ضمان تطبيق وإنفاذ إرشادات الوقاية من فيروس كورونا المستجد والاستجابة له والتخفيف من آثاره.
- حدد قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها أيضاً ثغرات في توفير أماكن إيواء داخل 584 موقعاً للنازحين.

الإنعاش المبكر

الاحتياجات:

- وفقاً لأحدث تقرير عام اقتصادي واجتماعي على مستوى الدولة أصدره أحد شركاء الأمم المتحدة، أفاد ثلث الأسر في سورية بأن العمل التجاري الخاص هو نشاطهم الأساسي لكسب الرزق، بينما كان العمل اليومي هو النشاط الأكثر شيوعاً لكسب العيش في شمال غرب سورية (32 في المئة)، يليه الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص، باستثناء الأعمال التجارية الصغيرة (31 في المئة)، ووظائف القطاع العام (12 في المئة).
 - دخل الأسرة في شمال غرب سورية هو الأدنى، حيث يقل متوسط الدخل بنسبة 16% عن المتوسط الوطني. أفادت الأسر التي تعيلها نساء أن متوسط الدخل أقل بنسبة 33 في المئة من المتوسط الوطني، مما يجعلها عرضة بشكل استثنائي للصددمات الاقتصادية.
 - سجلت الأسر متوسط دخل شهري قدره 113,503 ليرة سورية. وأفاد 61 بالمئة من الأسر أن دخلهم غير كافٍ لتلبية احتياجاتهم. ومن الأهمية بمكان أن الأسر التي تعتمد في المقام الأول على العمل بأجر يومي (19 بالمئة من إجمالي الأسر في سورية و32 بالمئة من الأسر في شمال غرب سورية) تبلغ عن متوسط دخل يبلغ 83,041 ليرة سورية، وهو أقل بكثير من متوسط الدخل الوطني.
 - كان أهم حاجز يعوق حصول الأسر على العمل أو تنويع الدخل هو الافتقار إلى فرص العمل، كما أفاد 66% من الأسر، يليه نقص التمويل (54%)، ونقص المهارات (40%) والوضع الأمني (19%). من منظور إقليمي، يتم الإبلاغ عن الوضع الأمني ونقص فرص العمل بشكل أكثر تكراراً كعقبة في شمال غرب سورية. ويُعد نقص المهارات عقبة يتم الإبلاغ عنها بشكل أكثر شيوعاً من قبل الأسر التي تعيلها نساء (51 في المئة).
 - أفادت 60% من الأسر في شمال غرب سورية أن دخلها غير كافٍ لتلبية احتياجاتها. ويقال إن أنواع الدخل الأخرى التي تعتمد عليها هذه الأسر لسد فجوات الدخل تشمل اقتراض الأموال أو الشراء بنظام الائتمان (79 في المئة) وإنفاق المدخرات (43 في المئة)، مما قد يؤثر سلباً على القدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية بسبب انخفاض الموارد. أبلغ 24 في المئة من الأسر عن بيع السلع / الأصول المنزلية، وأبلغ 12 في المئة من الأسر عن بيع الأصول الإنتاجية أو وسائل النقل، مما يحد بشكل مباشر من الإنتاجية المستقبلية للأسر، بما في ذلك إنتاجية رأس المال البشري. أفاد ثلاثة بالمئة من هذه الأسر أن الأطفال في أسرهم يعملون.
 - في شمال غرب سورية، شغل 81 في المئة من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و64 عاماً وظائف خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2019، في حين شغلت تسعة في المئة فقط من الإناث وظائف خلال نفس الفترة. هذه هي أدنى معدلات عمل لكل من الذكور والإناث في جميع أنحاء سورية.
 - كان السبب الأكثر شيوعاً لعدم العمل هو الإعاقة (32 بالمئة). بالنسبة للرجال، كان الوضع كطالب هو السبب الأكثر شيوعاً، في حين كان السبب الرئيسي الذي أبلغت عنه النساء لعدم المشاركة في العمل الاقتصادي هو رعاية الأطفال أو الحمل. أفادت 17 في المئة من النساء اللواتي لم تقمن بأي عمل أنهن لا يملكن المهارات المناسبة للسوق، مقارنة بنسبة 4 في المئة من الرجال. وأفادت 10 في المئة من النساء أنهن لا يُسمح لهن بالعمل، مقارنة بنسبة واحد في المئة من الرجال.
- وفقاً لأخر تقييم احتياجات سريع متعدد القطاعات في آذار/مارس، فإن عمالة الأطفال منتشرة في جميع أنحاء شمال غرب سورية وتشكل خطراً كبيراً خاصة على النازحين. ويرجع ذلك إلى التحديات الأكبر في الوصول إلى سبل العيش المستدامة مقارنة بالأسر في المجتمع المضيف، مما أدى إلى إرسال الأطفال للعمل من أجل إعالة أسرهم.
 - في 73 في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها، أُفيد أن الأسر واجهت عوائق عرقلت الوصول إلى الأسواق. كان التحدي الأكبر الذي تم الإبلاغ عنه كعائق يحول دون الوصول إلى الأسواق هو نقص وسائل النقل.
 - من بين مشكلات الصرف الصحي المبلغ عنها غياب شبكات الصرف الصحي وتدفق مياه الصرف الصحي إلى الشوارع. تم الإبلاغ عن عدم كفاية جمع القمامة وما ينتج عنها من وجود القمامة في الشوارع في 33 في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها.
 - لحقت أضرار شاملة بشبكات الكهرباء جراء النزاع في 56 في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها، في حين تضررت تغطية الإنترنت وشبكات الاتصالات بالكامل في 32 في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها.
 - كانت احتياجات إعادة التأهيل الأكثر شيوعاً، وفقاً لعدد المجتمعات التي أبلغت عنها، هي شبكات الكهرباء وشبكات المياه والطرق والمدارس والمستشفيات والمرافق الصحية والآبار التي حفرتها المجتمعات المحلية.
- بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد:
 - توقع المزيد من استنفاد الوظائف وما ينجم عنه من زيادة الحاجة إلى الدعم في مجال فرص كسب العيش والدخل والوظائف إضافة إلى الأشخاص الذين كانوا يحتاجون بالفعل إلى دعم سبل العيش قبل الأزمة.
 - احتمال تعطل سلسلة التوريد الخاصة بالسلع والخدمات، وتأثير ذلك الشديد على الاقتصاد المحلي (أنماط الاستهلاك، والأعمال التجارية، وتقديم الخدمات، وأعمال إعادة التأهيل، وما إلى ذلك)

الاستجابة:

- استجاب 24 من أعضاء قطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش خلال شهر نيسان/أبريل، ووصل 11 من أعضاء القطاع إلى 70,323 شخصاً في 11 ناحية بمحافظة حلب، ووصل 16 من شركاء القطاع إلى 274,655 شخصاً في تسع نواحي بمحافظة إدلب.
- وصلت برامج إعادة تأهيل الوصول إلى المرافق الأساسية (الكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحي) إلى 42434 أسرة معظمها في الباب وجندريس بمحافظة حلب ومحمبل بمحافظة إدلب.
- إزالة 34,08 متراً مكعباً من الحطام والنفايات معظمها في الأتارب وأعزاز بمحافظة حلب وبنش في محافظة إدلب.
- توظيف 218 شخصاً من خلال خلق فرص عمل قصيرة الأجل، في أعمال إعادة التأهيل الخفيفة لشبكات الطرق والصرف أو في حملات التوعية بمخاطر فيروس كورونا المستجد.
- تزويد 70 شخصاً بفرص عمل منتظمة في مجال الإعلام والمناصرة في معرة مصرين بمحافظة إدلب.
- تقديم الدعم إلى 98 صاحب عمل، معظمهم من النساء والشباب، لإنشاء مشروع تجاري أو خدمة، وتزويد المزارعين بقروض صغيرة.
- استفاد 1,563 شخصاً من التدريب المهني والمهارات، وخاصة أعمال إعادة التأهيل الخفيفة، والميكانيكا، وصيانة الهاتف المحمول، وتصفيف الشعر والخياطة.
- استفاد 19 شخصاً من ذوي الإعاقة من أنشطة مثل فرص العمل قصيرة الأجل والتدريب المهني ودعم إقامة المشاريع.
- تم تزويد أربع منظمات بدعم القدرات والمعدات في شمال محافظة حلب.
- استمرار إعادة تأهيل 15 كيلومتراً من الطرق وست شبكات صرف في الدانا بمحافظة إدلب.
- تقديم توصيات إلى شركاء قطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش للتخفيف من مخاطر انتقال فيروس كورونا المستجد أثناء تنفيذ أنشطة الإنعاش المبكر وسبل العيش.
- أعد أحد شركاء قطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش مذكرة إرشادية محددة بشأن إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة لفيروس كورونا المستجد وفي أنشطة الإنعاش المبكر وسبل العيش بشكل عام، وتم إرسالها إلى شركاء القطاع الآخرين.
- وفقاً لأحدث المؤشرات الواردة من شركاء قطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش بعد إدخال التعديلات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد:
 - تأثرت أنشطة التدريب المهني والمهارات وأنشطة الترابط الاجتماعي، بما في ذلك دعم أنشطة المشاركة المدنية والمبادرات المجتمعية، ومن المتوقع أن تتأثر مجدداً في المستقبل. أبلغ شركاء قطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش عن إيقاف أو تعليق هذه الأنشطة إلى أجل غير مسمى. وقد أبلغ عدد قليل من الشركاء عن استكشاف / تنفيذ التحول إلى طرق عبر الإنترنت، ويتم حالياً تحليل فرص التعامل مع هذا النموذج.
 - دعم ريادة الأعمال وفرص العمل قصيرة الأجل والتوظيف المنتظم: أشار شركاء قطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش إلى استمرار الأنشطة كما هو مخطط لها، وتم تعديلها لمراعاة تدابير الصحة العلاجية والوقائية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد، مثل زيادة الوعي حول تدابير الوقاية من خلال توزيع الكتيبات والمنشورات والملصقات والنظر في احتمال تقليل عدد المشاركين إذا لزم الأمر.
 - أبلغ غالبية شركاء قطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش عن إعادة تأهيل المرافق الأساسية والبنى التحتية الاقتصادية المحلية والمرافق الصحية كما كان مخططاً لها قبل جائحة فيروس كورونا المستجد، وفي الوقت نفسه، تعديلها لمراعاة التدابير الصحية العلاجية والوقائية.

الثغرات والقيود:

- لا يستطيع شركاء قطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش الوصول إلى 500,000 نازح إضافي على الأقل من خلال التمويل المتاح حالياً. يجب الوصول إلى هذه الفئات بشكل عاجل من خلال:
 - دعم الشركات التجارية سواء في البيئات الحضرية أو الريفية
 - دعم الشركات الناشئة من خلال المنح أو القروض الصغيرة
 - دعم الأعمال التجارية المتناهية الصغر لاحتواء تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على أنشطتها
 - خلق فرص عمل قصيرة الأجل، لا سيما من خلال طريقة النقد مقابل العمل واحتمال ارتباطها بأعمال إعادة التأهيل لتحسين الوصول إلى الخدمات
 - إعادة تأهيل / استعادة إمكانية الوصول إلى المرافق الأساسية والبنى التحتية الاقتصادية المحلية وغيرها من البنى التحتية الاجتماعية، بما في ذلك:
 - الكهرباء (توفير الكهرباء من خلال تركيب ألواح الطاقة الشمسية، وما إلى ذلك)
 - أساليب / طرق وصول المزارعين وأصحاب المتاجر / أصحاب الأعمال التجارية إلى الأراضي الصالحة للزراعة، ومن وإلى المخيمات.
 - الأسواق.
 - شبكات المياه (أنابيب المياه ومحطات الضخ وخزانات المياه الجوفية لتخفيف الضغط على الخدمات المثقلة بالأعباء).
 - إعادة تأهيل قنوات الصرف الصحي وأنظمة الصرف لتخفيف الضغط على الخدمات المثقلة بالأعباء.
- استئناف الخدمات الأساسية وإصلاح البنية التحتية الأساسية لمنح الأولوية للأنشطة التي من شأنها دعم الاستجابة الصحية الوقائية والعلاجية لفيروس كورونا المستجد، بما في ذلك إعادة تأهيل المراكز / المرافق الصحية، وتعديل مرافق الحجر الصحي المعينة، وتجهيز مراكز العزل بالمعدات، وجمع النفايات والتخلص منها، واستئناف خدمات المياه والصرف الصحي وتوفير الطاقة لهذه المرافق، بالتنسيق الوثيق مع القطاعات الأخرى وهياكل الحكم المحلي.
- جمع النفايات الصلبة يومياً في المناطق الحضرية وداخل المخيمات، وتوفير آلات التنظيف أو سيارات جمع القمامة للمجالس المحلية، وإزالة الأنقاض من الطرق والأرصعة، وتنظيف الطرق الرئيسية والثانوية والبنى التحتية الاجتماعية عن طريق إزالة الأنقاض والقمامة.

- تقديم المساعدة بالطرق القائمة على السوق للأسر المعرضة للخطر، بما في ذلك مساعدتها من خلال النقل من وإلى الأسواق والمرافق الصحية.

التعليم

الاحتياجات:

- نظراً للتدفق الهائل للأسر النازحة، تم تحويل العديد من المدارس إلى أماكن إيواء جماعية مؤقتة، الأمر الذي منع استخدامها للأغراض التعليمية. يقيم 23,419 شخصاً داخل 277 مدرسة في مناطق عفرين والباب وأعزاز بمحافظة حلب، وأريحا وحارم وإدلب وجسر الشغور بمحافظة إدلب.
- تم تعليق الأنشطة التعليمية بشكل مستمر جراء انعدام الأمن واستخدام المدارس كأماكن إيواء جماعية. تم تعليق العملية التعليمية في ناحية أريحا ولم يتبق سوى مدارس قليلة تمارس عملها. في الوقت الحالي، لم يتبق سوى خمس مدارس فقط تعمل هناك وتضم فصلاً مكتظة بسبب النزوح من المواقع القريبة.
- توجد أكثر من 300 مدرسة خارج نطاق العمل، مما يؤثر على 117,000 طفل وأكثر من 5,000 معلم:
 - 135 مدرسة في معرة النعمان والمجتمعات المجاورة تؤثر على 48649 طفلاً و2704 معلماً؛ وبحسب ما ورد، أصبحت هذه المنطقة خالية من السكان وانتقل الأطفال إلى مواقع قريبة.
 - 23 مدرسة في قرية أريحا تؤثر على 5,681 طفلاً و384 معلماً؛
 - 41 مدرسة في قرية سراقب تؤثر على 4,901 طفلاً و615 معلماً.
- يؤدي إغلاق المدارس بسبب فيروس كورونا المستجد إلى تفاقم المشكلة. أُعيد فتح المدارس في شمال غرب سورية في 6 حزيران/يونيو بعد إغلاقها منذ 14 آذار/مارس في منطقة إدلب، ومنذ 16 آذار/مارس في محافظة حلب الشمالية، مع التخطيط لاستمرار الفصل الدراسي الصيفي حتى منتصف آب/أغسطس. وبحسب ما ورد، أُخذت تدابير لتجنب التجمعات الكبيرة للطلاب في وقت واحد للحفاظ على التباعد الاجتماعي في الفصول الدراسية، وخفض ساعات الحضور إلى النصف.
- سيتم إجراء اختبارات الصفوف من 9 إلى 12 في الفترة من 4 إلى 21 تموز/يوليو في منطقة إدلب وشمال محافظة حلب.
- لتلبية الاحتياجات، يهدف قطاع التعليم إلى:
 - توفير التدريب والحوافز لموظفي التعليم والمعلمين.
 - توفير مواد التعلم عن بعد للأطفال والمعلمين.
 - توفير التعليم غير الرسمي والمدرسة الصيفية للأطفال غير الملتحقين بالمدرسة (في الفصول الدراسية أو عن بعد / عن بعد)
 - التحضير لإعادة فتح المدارس بأمان (إصلاح / توسيع الفصول الدراسية والأثاث المدرسي، والمياه والصرف الصحي، وتعزيز النظافة واللوازم، وتطهير المدارس، وما إلى ذلك)
- احتياجات الوقاية من فيروس كورونا المستجد:
 - تنظيف المرافق التعليمية (عندما يتيسر للأطفال و / أو الكبار الوصول إليها مرة أخرى)
 - تنظيف مرافق المياه والصرف الصحي في المدارس (بالتنسيق مع قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية)
 - التوعية بالنظافة الصحية والصحة الأساسية في المنازل، مطبوعة و/أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، بالتنسيق مع جهود الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية
 - إعادة التخطيط المادي للبنى التحتية للمدارس، خاصة في المخيمات، مع مراعاة التباعد الاجتماعي الملائم ومنع التجمعات الكبيرة للأطفال عند إعادة فتح المدارس
 - يجب تعديل طرق تقديم الخدمات التعليمية (الفصول الدراسية وما إلى ذلك) في ضوء هذه التدابير لمنع التجمعات الكبيرة.
- استمرار التعلم:
 - ترتيبات رعاية الأطفال المخصصة للأطفال الذين يعمل آباؤهم كموظفين في مجال الرعاية الصحية (بالتنسيق مع القطاع الفرعي لحماية الطفل)
 - تكييف المناهج الحالية وتنفيذها من خلال المواد المطبوعة و / أو مواقع التواصل الاجتماعي وبرامج التعلم الذاتي
 - تقييم ما إذا كان الطلاب وأولياء الأمور والمعلمون لديهم إمكانية الوصول إلى أجهزة ووسائل اتصال ميسورة التكلفة. إذا لم يكن هذا متاحاً، فكر في مهام التعلم المنزلي الفردية الورقية القائمة على المناهج الحالية كبديل
 - عقد اجتماعات افتراضية للتشاور مع هيئات إدارة المدارس (روابط الآباء والمعلمين، ولجان إدارة المدارس) حول النهج المقترح
 - توفير المواد واللوازم التعليمية للأطفال المتضررين من فيروس كورونا المستجد حتى يتمكنوا من مواصلة التعلم عن بعد
 - توفير أوراق التدريبات لجميع الطلاب بغض النظر عن إمكانية الوصول إلى المنصات عبر الإنترنت.

الاستجابة:

- حتى 24 حزيران/يونيو، تمكن قطاع التعليم من الوصول إلى ما لا يقل عن 259,284 طفلاً في سن المدرسة لتقديم مساعدات تعليمية. ويتم الوصول إلى الأطفال من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات التعليمية تشمل الدعم النفسي والاجتماعي والإسعافات الأولية النفسية، وأنشطة التعليم الرسمي وغير الرسمي، والتعليم المنزلي، وحقائب الطلاب، والتعليم عن بعد، والكتب المدرسية للحد من انقطاع تعليم الأطفال:

- 1,1682 طفلاً يحصلون على الدعم النفسي والاجتماعي والإسعافات الأولية النفسية في إدلب ومعرة مصرين وحارم والدانا والأتاب وقوقينا ودارة عزة وبنش
- 23,277 طفلاً يحصلون على دعم من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي في إدلب وحارم والدانا والأتاب وقلقين ومعرة مصرين وقوقينا، من بينهم أطفال ذوو إعاقة
- 43,200 طفل يحصلون على دعم في صورة مجموعات لوازم ترفيهية وحقائب مدرسية ومجموعات لوازم الطلاب والكتب المدرسية في إدلب وحلب
- 4,150 طفلاً حصلوا على دعم يتعلق باختبارات منتصف العام
- 173 طفلاً تم تزويدهم بدواء للقضاء على القمل بالتنسيق مع قطاع الصحة
- 1,106 طفلاً يحصلون على دعم في صورة التعليم المنزلي القائم على برنامج التعلم الذاتي في نواحي معرة مصرين ودارة عزة وأريحا وحريتان
- 4000 طفل منقطع عن الدراسة يتم تزويدهم بمهارات حياتية قصيرة المدى وأنشطة ترفيهية وتربوية والدعم النفسي والاجتماعي
- 64,737 طفلاً على الأقل استفادوا من التعلم عن بعد في إدلب، وحلب كطريقة بديلة لمواصلة التعليم خلال جائحة فيروس كورونا المستجد
- في ناحيتي إدلب والدانا، تم تزويد 111,480 طالباً ومعلماً بالإعلام والتثقيف والاتصال ومواد تعقيم
- توعية 21,779 من الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور بالوقاية من فيروس كورونا المستجد
- منذ شهر شباط/فبراير، حصل 228,878 طفلاً من النازحين والسكان المضيفين على كتب دراسية في محافظتي إدلب وحلب.
- تم تزويد 443 مدرساً وموظفاً تعليمياً بحوافز المعلمين
- تم تدريب 63 معلماً وموظفاً في مجال التعليم على القراءة والكتابة والحساب وعلى الدعم النفسي والاجتماعي وآليات الإحالة
- تم دعم 227 أسرة من خلال توفير الخيام من قبل شركاء قطاع التعليم لدعم نقل النازحين المقيمين في المدارس إلى مناطق أخرى بهدف استئناف أنشطة التعلم في المناطق المتضررة.
- تم تعقيم ما لا يقل عن 36 مدرسة وأماكن للتعلم المؤقت للوقاية من فيروس كورونا المستجد.

الثغرات والقيود:

- أحد أكبر التحديات هو زيادة عمالة الأطفال التي ستؤدي إلى انقطاع الأطفال عن التعليم. يرتبط التخفيف أساساً بدعم سبل عيش وغذاء الأسر بالإضافة إلى زيادة دعم الأنشطة التعليمية الموجهة لهؤلاء الأطفال (قرطاسية، مواصلات، إلخ).
- مع ارتفاع أسعار الوقود، قد يصبح توفير وتخزين الوقود المستخدم في التدفئة، وأحياناً توليد الكهرباء، في المدارس تحدياً صعباً. تدابير التخفيف هي زيادة عدد الحراس في المدارس وزيادة تدابير السلامة في المدارس مثل بناء الأسوار.
- فيما يتعلق بالاحتياجات الجديدة الناشئة، يحتاج الأطفال ومقدمو الرعاية إلى المزيد من البرامج الداعمة التي تخلق فرصاً جديدة لكسب الرزق، والدعم العيني و/أو النقدي للأطفال، وما إلى ذلك.
- يؤثر القتال المتزايد في شمال غرب سورية على سلامة الأطفال وتقديم الخدمات الأمنية والتعليمية.
- نقص الأموال التي يتلقاها أعضاء قطاع التعليم يحد من قدرته على توفير دعم تعليمي جيد، لا سيما بالاقتران مع الأوضاع الأمنية التي ينتقل فيها الأطفال باستمرار من موقع إلى آخر.
- يجب نقل خدمات التعليم لتتبع النازحين وتأسيسها في المواقع التي يستقر فيها النازحون. يجب استبدال المواد التعليمية المفقودة أو المدمرة.
- كان نظام التعليم في المناطق التي استقبلت أسر نازحة في الآونة الأخيرة يتعرض لضغوط تفوق طاقته بالفعل قبل وصول النازحين الجدد. إن الحاجة إلى استقبال النازحين الجدد في المرافق التعليمية الحالية تهدد بإثارة التوترات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها.
- يفتقر الطلاب والمعلمون إلى لوازم التعليم الأساسية، والأثاث المدرسي ومرافق المياه والصرف الصحي غير كافية.
- يفتقر العديد من منشآت التعلم إلى معدات / أنظمة الأمان الأساسية، رغم المخاوف المستمرة المتعلقة بالسلامة والأمن.
- لا يحصل الطلاب وموظفو التعليم على الدعم النفسي والاجتماعي والمعرفة والمهارات اللازمة لخلق بيئة تعليمية آمنة ومثمرة.
- تعليق الدراسة في المدارس بسبب فيروس كورونا المستجد يؤثر سلباً على جودة تعليم الأطفال.
- لا يزال استخدام النازحين للمدارس كماوى يؤثر سلباً على إمكانية حصول الأطفال على خدمات التعليم.

الأمن الغذائي وسبل العيش

الاحتياجات:

- ساهم النزوح الواسع النطاق في شمال غرب سورية في انتقال أعداد كبيرة من الماشية. وأدى زيادة الاتصال وتبادل الحيوانات بين قطعان من مناطق مختلفة إلى زيادة خطر انتقال وتفشي الأمراض. وبالتالي فإن تطعيم الماشية على نطاق واسع يُعد أحد الأولويات لمنع انتشار الأوبئة.
- يحتاج النازحون الجدد إلى مساعدات غذائية طارئة تشمل الوجبات المطبوخة والحصص الغذائية الجاهزة للأكل في أول أسبوعين إلى أربعة أسابيع من بدء النزوح. وبعد تقديم الخط الأول من المساعدات الطارئة، ينبغي دمج النازحين في برامج المساعدات الغذائية الشهرية المنتظمة.
- في أعقاب موجة النزوح الأولية، تعد مبادرات سبل العيش أساسية لدعم المجتمعات والأسر المحلية المتضررة لاستئناف الإنتاج الزراعي، والحفاظ على الإنتاج الغذائي على نطاق صغير، وحماية الأصول الإنتاجية، وإنشاء أنشطة مدرة للدخل لمنع الاعتماد على آليات التكيف السلبية.

- يلزم توفير العلف الحيواني للحد من مبيعات الماشية من قبل الأسر النازحة والفقيرة. نظراً لتكلفة النقل، فإن توزيعات الأعلاف باهظة الثمن، وبالتالي فهي محدودة للغاية من حيث نطاقها. تُعد مخططات القسائم النقدية لتوفير العلف الحيواني، التي تشمل الموردين المحليين، فعالة من حيث التكلفة وأكثر استدامة. وتُعد الاحتياجات الرئيسية لتربية الماشية الآن هي مستودعات الأعلاف الجافة، والمياه اللازمة للحيوانات وثلاثة لقاحات رئيسية هي: الباستوريل، والانتروكسيميا، ولقاح طاعون المجترات الصغيرة.
- يلعب التوافر المنتظم للأغذية ذات المصدر الحيواني، مثل منتجات الألبان والبيض واللحوم، دوراً حاسماً في منع سوء التغذية البشري. ويعتبر الدعم المقدم للإنتاج الحيواني بمثابة مساهمة كبيرة في حماية صحة الإنسان والحد من قابلية الإصابة بفيروس كورونا المستجد.

الاستجابة

- يتواصل تقديم الاستجابة العاجلة لتوفير المساعدات الغذائية للنازحين حديثاً والعائدين مؤخراً من خلال توزيع حصص غذائية جاهزة للأكل مصممة لأسرة مكونة من خمسة أشخاص، وتقديم وجبات مطبوخة، وتوزيع منح نقدية متعددة الأغراض في حالات الطوارئ تتراوح بين 120 و130 دولاراً لكل أسرة لتغطية الاحتياجات الغذائية الفورية.
- في الفترة من 24 أيار/مايو إلى 24 حزيران/يونيو، قدم 15 من شركاء قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش مساعدات غذائية طارئة إلى نحو 353,377 نازحاً حديثاً وعائداً في الآونة الأخيرة:
 - قام 6 من أعضاء قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش بتوزيع 26,511 سلة غذائية طارئة لمساعدة 135,840 شخصاً
 - قام 10 من أعضاء قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش بتوزيع 35,635 حصة غذائية جاهزة للأكل لمساعدة 181,487 شخصاً
 - قام أحد أعضاء قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش بتوزيع 229,680 دولار في صورة نقود لشراء الطعام لمساعدة 9,724 شخصاً
 - قام 4 من أعضاء قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش بتوزيع 26,326 وجبة مطبوخة لمساعدة 26,326 شخصاً.
- قامت الوكالة قائدة القطاع بتخزين أكثر من 263,600 حصة غذائية جاهزة للأكل مع الشركاء للاستجابة الطارئة في شمال غرب سورية لتلبية الاحتياجات الغذائية لأكثر من 1.3 مليون شخص، بالإضافة إلى مخزون الحصة الغذائية المخصصة لتقديم المساعدات المنتظمة إلى 1.3 مليون شخص لمدة شهرين. وأعدت الوكالة قائدة القطاع تنشيط المساعدات الطارئة لمرة واحدة اعتباراً من 31 آذار/مارس مع استمرار تقديم المساعدات الغذائية العامة الشهرية المنتظمة، جنباً إلى جنب مع الحصة الغذائية الجاهزة للأكل، إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة.
- لحل المشكلات الأخيرة المحيطة بتوافر الخبز في شمال غرب سورية، عقد قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش اجتماعاً مخصصاً في 9 حزيران/يونيو مع الشركاء المعنيين بالاشتراك مع مجموعة تسييق الخبز والمخابز تشمل النقاط الرئيسية ما يلي:
 - توجد حاجة إلى 11,000 طن من الخبز لتلبية احتياجات الخبز اليومية لأربعة ملايين شخص في شمال غرب سورية.
 - نظراً لانهايار الليرة السورية، تم تسعير ربة الخبز في بعض المناطق بالليرة التركية. في بعض المناطق بتكلفة ليرة تركية واحدة لكل 600 جرام (8 أرغفة). لا يزال سعر الخبز المدعوم ثابتاً بالليرة السورية، بينما يبلغ سعر الخبز غير المدعوم بالليرة السورية ما يعادل 0.39 دولار أمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة.
 - يبلغ سعر طن القمح حالياً 220 دولاراً في حلب و240 دولاراً في إدلب.
 - بموجب التخصيص القياسي المقدم من الصندوق السوري للتمويل الإنساني عبر الحدود، تمت زيادة التمويل الكلي لقطاع الأمن الغذائي وسبل العيش بمقدار 2 مليون دولار لدعم توافر الخبز.
- يُعد طاعون المجترات الصغيرة أخطر عدوى تصيب الأغنام والماعز في العالم. تستمر حملة التطعيم ضد طاعون المجترات الصغيرة في شمال غرب سورية، التي ينفذها ثلاثة شركاء، من 5 أيار/مايو حتى نهاية حزيران/يونيو، وتغطي ما يقرب من 950,000 رأس من الأغنام والماعز في جميع المناطق التي يمكن الوصول إليها في شمال غرب سورية. ويشمل ذلك 200,000 رأس من الأغنام والماعز وصلت إلى مناطق مختلفة في شمال غرب سورية من جنوب إدلب وشمال حماة في أيار/مايو ومطلع حزيران/يونيو 2020.
- في حزيران/يونيو، قامت الوكالة قائدة القطاع بشحن 400 مطحنة أعلاف إلى شمال غرب سورية (مناطق حارم والباب وجربلس وأعزاز). تم توزيع المعدات على 400 مجموعة من المزارعين (4,000 أسرة) ويجري حالياً تدريبهم ودعمهم لاستخدام مطاحن الأعلاف لإنتاج أعلاف الحيوانات في مزارعهم. من خلال إنتاج علف الحيوانات الخاص بهم، لم يعد مالكو الماشية بحاجة إلى شراء علف الماشية التجاري الباهظ الثمن وذو النوعية الرديئة.

الثغرات والقيود:

- لا تزال هناك فجوة تضم 100,000 نازح لم يتم الوصول إليهم بالمساعدات الغذائية.
- يستمر حصاد القمح حتى نهاية حزيران/يونيو 2020، وبالتالي فهو موسم حاسم للمزارعين الذين لا يزالون يبحثون عن مشتر لمحاصيلهم بأسعار مدعومة تمكنهم من مواصلة الزراعة. ستؤثر هذه الأنشطة على الأمن الغذائي، إلى جانب أنشطة كسب العيش الأخرى المتعلقة بالزراعة والثروة الحيوانية والري.
- في الأسابيع الأخيرة، نشبت عدة حرائق في إدلب وحلب كان لها أثر طفيف على الأراضي الصالحة للزراعة في شمال غرب سورية. حتى منتصف حزيران/يونيو 2020، تم إطفاء الحرائق التي أثرت على أكثر من 2,000 دونم مزروعة بالقمح والشعير، في حين احترق ما يقرب من 481 دونم. تم حصاد 90٪ من هذه الأراضي، على الرغم من أن بعض القمح أو الشعير ظل غير محصود. ولعبت التدابير الوقائية ونقاط مكافحة الحرائق التي طبقتها وأقامها المزارعون والمنظمات غير الحكومية والدفاع المدني والجهات المعنية دوراً هاماً في منع وقوع أضرار كبيرة.
- ثغرات ذات صلة بفيروس كورونا المستجد:

- أفاد خمسة من شركاء قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش بأنهم قد أجروا أنشطة التدريب؛ كان من المقرر تدريب حوالي 1,596 شخصاً (150 شخصاً، و32 مهندساً زراعياً، و1014 شخصاً، ومجالس محلية، و200 شخص، و200 شخص من خمسة مشاريع).
- توجد حاجة إلى المزيد من الأموال لتغطية التكاليف غير المتوقعة لتدابير التخفيف من تأثير فيروس كورونا المستجد التي يتم تطبيقها من قبل شركاء قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش، مثل التوزيع من الباب إلى الباب، وإضافة الصابون إلى سلال الطعام، وما إلى ذلك.

الصحة

الاحتياجات:

- يذكر قطاع الصحة بالحاجة إلى الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية للمحتاجين إلى المساعدة في شمال غرب سورية. قبل أسابيع قليلة من اتخاذ مجلس الأمن الدولي للقرار 2504 بشأن المساعدات المقدمة عبر الحدود، لا تزال هناك حاجة ماسة لضمان توافر الخدمات الصحية الأساسية والأدوية والمستلزمات الطبية ومواصلة تقديم الخدمات للفئات المعرضة للخطر.
- فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، من أصل 1174783 امرأة وفتاة في سن الإنجاب في شمال غرب سورية، توجد 579,934 فتاة مراهقة و69,000 امرأة حامل، تلد 8,500 منهن شهرياً. توجد حاجة ماسة لاستمرار الخدمات الأساسية المقدمة لهن، مثل رعاية التوليد في حالات الطوارئ ورعاية المواليد الجدد، ورعاية ما قبل الولادة، ورعاية ما بعد الولادة، وعلاج الأمراض المنقولة جنسياً والخدمات الأخرى.
- تم إحراز تقدم في الفترة الأخيرة فيما يتعلق بشراء الإمدادات بموجب خطة الاستعداد والاستجابة لفيروس كورونا المستجد. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى توفير معدات الوقاية الشخصية وتدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها لا تزال شديدة الأهمية.
- فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد:
 - توجد حاجة إلى إنشاء قنوات اتصال قوية وموثوقة مع السلطات المحلية في شمال غرب سورية من أجل ضمان الامتثال المسؤول من قبل المجتمعات المحلية إلى القواعد والتوصيات لحماية أنفسهم من فيروس كورونا المستجد.
 - توجد حاجة لتأمين معدات الوقاية الشخصية ومستلزمات النظافة لموظفي الصحة المجتمعية وفرق المتطوعين أثناء قيامهم بأنشطة التوعية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد من خلال الزيارات المنزلية من باب إلى باب ويجب حمايتهم بالآقنعة والقفازات الطبية.
 - توجد حاجة إلى تخطيط التثقيف العام بشأن عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض المصاحبة للأمراض غير السارية، وبناء قدرات الأطباء لتوفير رعاية ووقاية جيدة ومستمرة ودعم للمصابين بالأمراض غير السارية بمجرد ظهور حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد.

الاستجابة:

- قامت الوكالة قائدة القطاع بتوسيع نطاق دعمها لمراكز الصحة الأولية والفرق المتنقلة من خلال دعم فريقين متنقلين في الآونة الأخيرة في أطمه ومعرة مصرين، ومركز رعاية صحية أولية وفريق متنقل في أريحا، بالإضافة إلى دعمها لنظام الإحالة في منطقة إدلب وناحية عفرين في شمال حلب. ومن المقرر إدراج مناطق أعزاز وجرابلس والباب في شمال حلب في نظام الإحالة لإنقاذ المزيد من الأرواح.
- يتم ضمان الرعاية الجيدة من خلال "فريق توجيه جودة الرعاية" لتوفير رعاية التوليد في حالات الطوارئ ورعاية المواليد الجدد الشاملة ورعاية المصابين بالأمراض غير السارية. يقوم الفريق "بزيارات روتينية" إلى مرافق صحية مختارة من أجل ضمان جودة الرعاية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر الفريق الدعم الفني اللازم والتدريب أثناء العمل والتغذية الراجعة عند اللزوم. كما قدم الفريق الدعم إلى 98 عاملاً صحياً (96 إناث و2 ذكور) يعملون في مجال رعاية التوليد في حالات الطوارئ ورعاية المواليد الجدد الشاملة و30 مشاركاً (28 ذكور و2 إناث) لرعاية المصابين بالأمراض غير السارية.
- كجزء من استراتيجية إدراج السل في مراكز الرعاية الصحية الأولية، تم عقد دورتين تدريبيتين على الكشف المبكر وإحالة حالات السل المشتبه بها إلى مراكز علاج السل. وعُقدت الجلستان في عفرين وحضرهما 40 طبيباً من مراكز الرعاية الصحية الأولية، بينما ستعقد جليستان في أعزاز وإدلب في نهاية حزيران/يونيو.
- فيما يتعلق برنامج التحصين في حالات الطوارئ، قام 91 مركزاً بإجراء 215,1 جلسة في الأسبوعين الماضيين. وتم التخطيط لتنفيذ حملتي تحصين ضد شلل الأطفال لعام 2020 تستهدفان الأطفال دون سن الخامسة. وسيجري تعديل التواريخ وفقاً لتدابير الوقاية من فيروس كورونا المستجد والوضع في الميدان.
- خلال الأسبوع الثالث والعشرين من برنامج التحصين الموسع، أبلغت 85٪ من مواقع الرصد شبكة الإنذار المبكر والاستجابة عن تقديم 182,687 استشارة، 37٪ منها للأطفال دون سن الخامسة.
- أُجري تدريب على برنامج العمل بشأن سد الثغرات في مجال الصحة النفسية ضم 162 طبيباً من مراكز الرعاية الصحية الأولية خلال الأسبوع الثالث من شهر حزيران/يونيو. وبدأ الإشراف الميداني على برنامج العمل بشأن سد الثغرات في مجال الصحة النفسية في حلب وإدلب، وأُجريت حوالي 100 زيارة ميدانية منذ 9 حزيران/يونيو. كجزء من بناء قدرات الصحة النفسية، يتم توفير تدريب باللغة العربية على الإنترنت حول الرعاية المتخصصة في مجال الصحة النفسية من قبل خبراء الطب النفسي المقيمين في المملكة المتحدة على أساس تطوعي، ويستهدف هذا التدريب الأطباء النفسيين المستقلين والمقيمين في شمال غرب البلاد.
- نظراً لزيادة عدد حالات سوء التغذية التي لوحظت بين النساء الحوامل والمرضعات، تم إنشاء تعاون مع قطاع التغذية لتعيين مسؤولي تغذية في مرافق الصحة الإنجابية، التي لا تُجري فحص محيط منتصف العضد.
- وفقاً لأخر التحديثات الواردة من فريق العمل الفني المعني بالصحة الإنجابية، تم توفير 135 مجموعة من مستلزمات الولادة النظيفة لشركاء القطاع الفرعي للصحة الإنجابية، وذلك لخدمة 27,000 امرأة حامل تعاني من المخاض وغير قادرة على الوصول إلى المرافق الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، تم توزيع 112 مجموعة

- من مستلزمات الصحة الإنجابية على مرافق الطوارئ الأساسية للرعاية التوليدية ورعاية المواليد الجدد في الأتارب وأعزاز وإدلب والجنادية وجرابلس والادانا وأظمة وعفرين وجندريس لخدمة حوالي 300,000 شخص لمدة ثلاثة أشهر.
- يُعد موظفو الصحة المجتمعية أطرافاً فاعلة وحاسمة في استجابة الصحة العامة الناجحة على مستوى المجتمع والمرافق الصحية. ولذلك، تتواصل الجهود لإضافة 660 عاملاً صحياً إضافياً لتحسين التغطية، وسيدعمون أيضاً الوقاية من فيروس كورونا المستجد والتأهب له.
- أرسلت الوكالة قائدة القطاع 14 شاحنة محملة باللوازم الطبية، بما في ذلك الأدوية الأساسية للرعاية الأولية ومجموعات متخصصة لرعاية المصابين بالأمراض غير السارية لخدمة 750,000 شخص لمدة ثلاثة أشهر. كما تم توفير مجموعات لوازم صحية متخصصة لخدمة 7,200 تدخل في مجال الصدمات والجراحة.
- فيروس كورونا المستجد:
 - تم شراء دفعة أخرى من اللوازم، بموجب مخصصات الصندوق السوري للتمويل الإنساني عبر الحدود لمكافحة فيروس كورونا المستجد، وتوزيعها على 41 نقطة فرز (تكفي لمدة ثلاثة أشهر)، و1,600 موظف صحة مجتمعية (لمدة شهر واحد) و700 عامل في نقاط الدخول (تكفي لمدة 12 يوماً):
 - 25 جهاز تنفس اصطناعي لثلاثة مستشفيات تضم وحدات العناية المركزة مخصصة لإدارة حالات فيروس كورونا المستجد
 - 59,500 قفاز فحص
 - 150,100 قناع جراحي
 - كما حصل مركز علاج مجتمعي فيروس كورونا المستجد في مدينة إدلب على:
 - 12,000 قفاز فحص
 - 60 قناعاً من طراز إن 95
 - 3,500 قناع جراحي
 - 2280 عباءة واقية
- تواصل فرقة العمل المعنية بمكافحة فيروس كورونا المستجد في شمال غرب سورية تنسيق الإجراءات لتفعيل مراكز علاج فيروس كورونا المستجد المجتمعية المخطط لإنشائها، والتي شهدت تأخر بدء العمليات (لأسباب تتراوح بين تغيير الموقع، وموافقات المانحين، والتوظيف)
- حتى 23 حزيران/يونيو، تم اختبار 1,409 عينة للكشف عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد باستخدام تحليل تفاعل البوليميراز التسلسلي داخل مختبرات في إدلب وشمال حلب، وكانت جميع العينات سلبية.
- أنهت فرقة العمل الاستشارات / الرسائل بشأن الاستخدام العام لأقنعة الوجه النسيجية وضرورة استمرار تطبيق تدابير الوقاية من فيروس كورونا المستجد. تم توزيع الرسائل على فرق التوعية لنشرها بين أفراد المجتمع وعلى مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي.
- من خلال سبعة أعضاء في قطاع الصحة، وصل حوالي 745 موظف توعية إلى 90,246 شخصاً لتقديم أنشطة توعية مختلفة في عفرين وأريحا وأعزاز وحارم وإدلب وجبل سمعان وجسر الشغور.
- حتى 19 حزيران/يونيو، من أصل 13 نقطة دخول عبر الحدود / عبر خطوط النزاع، كانت سبع نقاط دخول مفتوحة جزئياً وتطبق تدابير لفحص المسافرين والمشتبه في إصابتهم وإحالة الحالات. تمت إضافة المزيد من الموارد البشرية إلى نقاط الدخول السبع، بالإضافة إلى مركبات الإحالة والمعدات ومعدات الوقاية الشخصية.
- تم إغلاق نقاط الدخول عبر خطوط النزاع في أبو الزندين وأم جلود وسراقب أثناء إجراء الامتحانات الوطنية هذا الشهر، مما قد يؤدي إلى انتقال أعداد كبيرة من الطلاب. سيتم نشر فريقين متنقلين لفحص المسافرين وإحالة الحالات المشتبه فيها إذا تم فتح نقاط الدخول هذه.
- خلال الأسبوعين الأولين من شهر حزيران/يونيو، تم نقل 92 حالة مشتبه بها إلى مستشفيات الإحالة ومراكز علاج فيروس كورونا المستجد المجتمعية من خلال نظام الإحالة. تمت إحالة 35 حالة من نقاط الدخول و57 من مرافق الصحة الأولية.
- وزعت فرقة العمل معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الاصطناعي من المخزون المستلم في أيار/مايو 2020 على المرافق الصحية.

الثغرات والقيود:

- نظراً لارتفاع عدد أفراد الأسر والظروف المعيشية المزدهمة، وخاصة بين النازحين في بعض المواقع، سيكون من الصعب استمرار الخدمات الأساسية وكذلك الخدمات الصحية الجيدة. وبالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتردي في شمال غرب سورية وانخفاض قيمة الليرة السورية، يخلق هذا صعوبات في ضمان توفير الخدمات المطلوبة، خاصة بعد انتهاء قرار الأمم المتحدة الخاص بنقل المساعدات عبر الحدود في 10 تموز/يوليو 2020.
- حتى الأسبوع الثالث والعشرين من برنامج التحصين الموسع في عام 2020، تم الإبلاغ عن 137 حالة مشتبه في إصابتها بالحصبة. تم جمع العينات وتبين وجود 34 حالة إيجابية من أصل 81 حالة، من بينها خمس حالات حصى سريرية.
- لأسباب لوجستية (الشحن ومدة الصلاحية المناسبة)، يوجد تأخير في شراء الأدوية اللازمة لعلاج داء الليشمانيات.
- ثغرات تتعلق بفيروس كورونا المستجد:
 - بسبب استمرار الهجمات وغيرها من المشاكل الأمنية، يواجه نظام الإنذار المبكر مشاكل تعوق توفير الاستجابة المثلى، وفي الوقت نفسه توجد حاجة متزايدة إلى تعزيز النظام للكشف عن أي إشارات تتعلق بفيروس كورونا المستجد وجميع الأمراض الأخرى التي يمكن إبلاغها لشبكة الإنذار المبكر والاستجابة.
 - أثرت تدابير الوقاية من فيروس كورونا المستجد ونقص التمويل على تنفيذ أنشطة بناء القدرات المنتظمة، بما في ذلك تدريب العاملين في مجال الدعم الشخصي، وتدريب المدربين على الصحة النفسية في المدارس وبدء تطبيقها.

- من الصعب إيجاد طريقة للحد من الانقطاع المحتمل لرعاية الأمراض غير السارية عندما يبدأ ظهور حالات إصابة مؤكدة بفيروس كورونا المستجد في شمال غرب سورية، يمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي على جميع المصابين بأمراض غير سارية، يجب أن توفر خيارات بديلة، مثل العلاج عن بعد، والاستشارات الافتراضية وغيرها من الاستراتيجيات لضمان استمرار تقديم الخدمات للمصابين بأمراض غير سارية خلال جائحة فيروس كورونا المستجد.

التغذية

الاحتياجات:

666,475

طفلاً دون سن الخامسة وأماً
حاملًا ومرضعة تم الوصول إليهم
لتقديم خدمات التغذية المنقذة
للحياة

- في أيار/مايو 2020، بلغ معدل انتشار سوء التغذية الحاد عبر شمال غرب سورية على أساس مراقبة التغذية المجتمعية 2 في المئة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً، و11 في المئة لدى النساء الحوامل والمرضعات.
- كان معدل انتشار سوء التغذية الحاد أعلى في إدلب مقارنة بحلب بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً (3 في المئة مقابل 1 في المئة) والنساء الحوامل والمرضعات (18 في المئة مقابل 4 في المئة).
- يبلغ معدل انتشار سوء التغذية المزمن (التقزم) حالياً 29 في المئة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً في شمال غرب سورية، وفقاً لتقرير المراقبة لشهر أيار/مايو 2020، وهو أعلى بين الفتيان (31 في المئة) مقارنة بالفتيات (26 في المئة).
- كان سوء التغذية الحاد أعلى بشكل عام بين النازحين منه في المجتمعات المضيفة. وارتفع معدل انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً من 1% في نيسان/أبريل 2019 إلى 2% في أيار/مايو 2020. وبالمثل، ارتفع معدل انتشار سوء التغذية المزمن (التقزم) من 19% إلى 29% خلال نفس الفترة.
- تبين أن نسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية تبلغ 34 في المئة، بينما بلغت نسبة التنوع الغذائي الأدنى 54 في المئة، ونسبة النظام الغذائي الأدنى المقبول 39 في المئة.
- في حين لا يزال انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً منخفضاً نسبياً، فإن الانتشار الواسع للتقزم بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً وسوء التغذية الحاد بين النساء الحوامل والمرضعات يثير القلق.
- تشير تقديرات قطاع التغذية إلى أن عبء سوء التغذية الحاد في المواقع التي يمكن الوصول إليها في شمال غرب سورية يبلغ 103,905 امرأة حامل ومرضعة و26,720 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً - 3,127 حالة من سوء التغذية الحاد الوخيم و23,593 حالة من سوء التغذية الحاد المعتدل.
- يُعزى سوء التغذية إلى حد كبير إلى استمرار تعرض الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات لظروف معيشية غير آمنة، وأمراض (بما في ذلك آثار فيروس كورونا المستجد)، وممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار دون المستوى الأمثل، وسوء التغذية المرتفع بين الأمهات، وانخفاض القوة الشرائية، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وانفصال الأسرة، وممارسات الرعاية السيئة، والزواج المبكر، وتدمير البنية التحتية مما يؤدي إلى محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية، وعدم كفاية الصرف الصحي وإمدادات المياه.

الاستجابة:

- منذ مطلع العام الحالي، تم الوصول إلى 666,475 أمماً حاملًا ومرضعة وطفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً لتقديم خدمات التغذية المنقذة للحياة في 487 قرية داخل 39 ناحية في إدلب وحلب.
- يمثل عدد النساء الحوامل والمرضعات والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً والذين تم الوصول إليهم حتى الآن حوالي 42 في المئة من السكان المحتاجين للمساعدة، ويمثل هذا زيادة بنسبة 35 في المئة في التغطية مقارنة بأخر تحديث للحالة في 12 حزيران/يونيو.
- وصلت المكملات الغذائية المتخصصة - الأغذية الجاهزة للاستخدام، والمكملات الغذائية القائمة على الدهون، والبسكويت عالي الطاقة والمكملات الغذائية الدقيقة - إلى الأعداد التالية من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً والنساء الحوامل والمرضعات:
 - 288,594 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً يمثلون 31 في المئة من المحتاجين للمساعدة
 - 141,890 امرأة حامل ومرضعة تمثلن حوالي 34 في المئة من المحتاجين للمساعدة
- يقدم 24 شريكاً في قطاع التغذية خدمات التغذية المنقذة للحياة من خلال 120 فريقاً من فرق الاستجابة السريعة والفرق المتنقلة وتسهل مراكز لتحقيق الاستقرار و165 برنامجاً للعلاج في العيادات الخارجية / برامج التغذية التكميلية المستهدفة.
- قدم أعضاء قطاع التغذية الخدمات التالية:
 - حصل 89,432 طفلاً نازحاً تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً وأماً حاملًا ومرضعة على بسكويت عالي الطاقة للوقاية من سوء التغذية الحاد.
 - حصلت 267,900 أمماً حاملًا ومرضعة وطفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً على مكملات المغذيات الدقيقة
 - حصل 55,076 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 و36 شهراً على مكملات غذائية قائمة على الدهون للوقاية من سوء التغذية الحاد والمزمن
 - تم الوصول إلى 235,991 من الأمهات ومقدمي الرعاية من خلال الرسائل والاستشارات المتعلقة بتغذية الرضع وممارسات الرعاية
- من بين 666,475 امرأة حامل ومرضعة وطفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً تم فحصهم للكشف عن الإصابة بسوء التغذية الحاد:
 - تم تحديد 2,330 حالة مصابة بسوء التغذية الحاد الوخيم و7,482 حالة مصابة بسوء التغذية الحاد المعتدل بين الأطفال النازحين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً، وقد أُحيلوا إلى مواقع العلاج المناسبة.
 - تم تحديد 8,264 امرأة حامل ومرضعة مصابة بسوء التغذية الحاد وإحالتهم لتلقي العلاج المناسب.

- نسبة الذين تم الوصول إليهم لتقديم خدمات علاج سوء التغذية الحاد الوخيم وسوء التغذية الحاد المعتدل، والوقاية من سوء التغذية الحاد والمزمن، ومكملات المغذيات الدقيقة هي 75 في المئة، و12 في المئة، و45 في المئة، و30 في المئة على التوالي من المحتاجين للمساعدة.
- يقوم شركاء قطاع التغذية بتنفيذ التقييمات الموصى بها لمواجهة فيروس كورونا المستجد، بما في ذلك استمرارية خدمات التغذية المنقذة للحياة، ودمج تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها في جميع المنصات للحد من انتقال فيروس كورونا المستجد، وتعزيز التوجيهات بشأن ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار في حالات الطوارئ في سياق فيروس كورونا المستجد، وبروتوكول مبسط لعلاج سوء التغذية الحاد ومراقبته والتخزين المسبق لتجنب نفاذ المخزون، وما إلى ذلك.
- تعقد فرقة العمل المعنية بمكافحة فيروس كورونا المستجد التابعة لقطاع التغذية اجتماعات أسبوعية لمراجعة الأدلة والتوصيات العالمية الناشئة ومناقشة تجارب شمال غرب سورية والأسئلة التي طرحها الشركاء فيما يتعلق بالإرشادات التشغيلية، كما يعقد القطاع اجتماعات تنسيق كل أسبوعين.
- أكملت لجنة المراجعة الاستراتيجية لقطاع التغذية مراجعة فنية للمشاريع التي تم تقديمها للتخصيص القياسي الأول للصندوق السوري للتمويل الإنساني عبر الحدود لعام 2020 وأرسلت توصياتها إلى الصندوق.

الثغرات والقيود:

- أوضح الأعضاء لقطاع التغذية التحديات الرئيسية التي تواجههم في تعديل عملياتهم لمواجهة فيروس كورونا المستجد وفقاً لتوجيهات القطاع. وتشمل التحديات الرئيسية نقص معدات الحماية الشخصية، ونقص أجهزة قياس درجة حرارة الجبين الرقمية بالأشعة تحت الحمراء لتسهيل العزل في المرافق، وعدم كفاية خدمات المياه والصرف الصحي والقيود المفروضة على الحركة.
- قام عدد قليل من أعضاء قطاع التغذية بشراء معدات الوقاية الشخصية الخفيفة لموظفيهم من غير الأطقم الطبية الذين يشاركون في فحص محيط منتصف العضد الروتيني وذلك لضمان استمرارية هذا النشاط، حيث أنه يدل على حالة التغذية وتأثير فيروس كورونا المستجد على الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات. ومع ذلك، فإن الكميات المشتراة غير كافية بسبب قيود التمويل.
- تدل معدلات الإنجاز المنخفضة على محدودية التمويل والقيود التي تعرقل الوصول ونقص الإمدادات، خاصة الأغذية التكميلية الجاهزة للاستخدام والتي تستخدم للوقاية من سوء التغذية الحاد المعتدل وعلاجه.
- من المحتمل أن يتسبب تفشي فيروس كورونا المستجد في مزيد من التدهور في حالة التغذية خلال النصف الثاني من عام 2020 بسبب خلل في الأسواق، ومحدودية فرص كسب العيش، والتضخم، وانخفاض القوة الشرائية، وانعدام الأمن الغذائي المتزايد، وتعطيل الوصول إلى الخدمات الصحية وخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية.
- التنفيذ المحدود لنهج متكامل حاسم لمعالجة الدوافع الكامنة وراء سوء التغذية الحاد والمزمن.
- يشارك القطاع حالياً في مناقشات بشأن استمرارية تقديم الخدمات وخطة الطوارئ في حالة عدم تمديد قرار نقل المساعدات الإنسانية عبر الحدود والآثار المحتملة على وضع التغذية في شمال غرب سورية.

الحماية

الاحتياجات:

- لا تزال الغارات الجوية المتقطعة التي تستهدف ريف إدلب الجنوبي وريف حماة الغربي طوال شهر حزيران/يونيو، فضلاً عن القصف الأرضي، تهدد السلامة الجسدية للمدنيين وتخلق بيئة غير آمنة.
- في الأشهر الماضية لوحظت تحركات مدنية واسعة النطاق باتجاه مناطق قريبة من خط المواجهة في محافظة إدلب. وربما يواجه المدنيون العائدون إلى أماكن كانوا قد نزحوا منها نقصاً في الإمدادات والخدمات الأساسية، وانعدام الأمن العام، ومحدودية المساعدات، فضلاً عن إتلاف أو تدمير المنازل.
- في المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل المسلحة غير الحكومية في شمال حلب، قُتل وجرح مدنيون نتيجة لتزايد القتال المتقطع بين الفصائل المسلحة وفي داخلها، والاستخدام العشوائي للأسلحة النارية بين مختلف الفصائل المسلحة غير الحكومية.
- لا يزال المدنيون في شمال غرب سورية يواجهون مخاطر تتعلق بالمتفجرات الخطرة، مثل العبوات الناسفة المرتجلة والذخائر غير المنفجرة. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للأشخاص الذين يعودون إلى المناطق التي شهدت قتالاً نشطاً في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وبحسب ما ورد قُتل مدنيون في هجمات عشوائية نفذت بأنواع مختلفة من العبوات الناسفة المرتجلة.
- تشمل انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المبلغ عنها بشكل متزايد، على سبيل المثال لا الحصر، الإخلاء القسري للنازحين من الممتلكات السكنية والتجارية.
- أسفر ضعف الليرة السورية عن خلق العديد من المشاكل للمدنيين، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتياجات الأساسية وإمكانية الحصول على الخدمات. يزيد انخفاض قيمة العملة والانكماش الاقتصادي من المخاطر المتعلقة بتبني استراتيجيات التكيف السلبية والضرارة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة ويزيد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار الشواغل المتعلقة بحماية الطفل، والتي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد وانخفاض قيمة الليرة السورية وتأثيره على الاقتصاد المحلي. يؤدي تأثير تخفيض قيمة العملة إلى تفاقم الوضع الإنساني الرهيب بالفعل للأطفال في شمال غرب سورية، مما أدى إلى زيادة حادة في عمل الأطفال بما في ذلك أسوأ أشكال عمل الأطفال. تؤكد التقارير الواردة من الميدان في هذه الفترة الزيادات في عمل الأطفال وزواج الأطفال. كما لوحظت زيادة في عدد الأطفال الذين يتسولون أو يبحثون عن عمل عرضي في الشوارع حتى وقت متأخر من الليل.

- يواصل أعضاء القطاع الفرعي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الإبلاغ عن زيادة كبيرة في أنواع مختلفة من هذا العنف، وخاصة العنف المنزلي (الاغتصاب الزوجي والعنف الجسدي والعاطفي والحرمان من الموارد والخدمات). ولا تزال النساء والفتيات ذوات الإعاقة وكذلك النساء الحوامل من بين الفئات الأكثر عرضة لخطر العنف خلال هذه الفترة. على غرار الاتجاهات التي تم الإبلاغ عنها في وقت سابق من العام، يتعامل أعضاء اللجنة المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي مع حالات جديدة من الأسر التي تجبر بناتها الصغار على تناول الهرمونات والأدوية الأخرى التي تعتقد أن هذا سيسرع من سن البلوغ، مما يمكنهم من الزواج والحمل بعد ذلك. العوامل المساهمة في ذلك هي زيادة حالات الطلاق والاضطراب النفسي وتدهور الوضع الاقتصادي.
- يستمر الإبلاغ عن زيادة الحالات ومخاطر الإخلاء المتزايدة للنازحين غير القادرين على دفع الإيجار خلال هذه الفترة.
- تطلب المستفيدات استثمارات صغيرة في الأعمال الصغيرة وفرص الدعم النقدي للتخفيف من مخاطر الاستغلال الجنسي في ضوء الاحتياجات المالية المتزايدة.

الاستجابة:

- في الفترة من 8 إلى 21 حزيران/يونيو 2020، أفاد ثلاثة من أعضاء قطاع الحماية بأنهم قدموا خدمات الاستجابة الطارئة في مجال الحماية للمدنيين الذين نزح معظمهم من محافظتي إدلب وحلب بسبب الأعمال العدائية المستمرة. وقدم أعضاء القطاع 21,538 خدمة في مجال الحماية للنازحين والمتضررين في المجتمعات المضيفة في 24 قرية داخل ثماني نواحي في محافظة إدلب، ووصلوا إلى 13,845 شخصاً (4,500 فتاة، و888 فتى، و8,197 امرأة، و260 رجلاً). وتضمنت الخدمات الرئيسية ما يلي:
 - الإسعافات الأولية النفسية، والدعم النفسي والاجتماعي
 - تبادل المعلومات حول الخدمات الأخرى
 - توزيع مستلزمات النظافة النسائية
 - التوعية بالمخاطر
 - وأخيراً، قام أعضاء القطاع أيضاً بإحالة الأشخاص إلى خدمات أساسية أخرى، أبرزها الصحة والمأوى، وقدموا مساعدة حماية فردية (منح نقدية لأغراض الحماية). وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ المذكورة أعلاه تُنفذ بالإضافة إلى الأنشطة المدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية وتصدر عنها تقارير شهرية بطريقة من ومتى وأين وماذا.
- على الرغم من القيود المفروضة في بيئة تشغيلية مقيدة على نحو متزايد، واصل شركاء القطاع الفرعي لحماية الطفل تقديم خدماتهم مع دمج رسائل وقاية فيروس كورونا المستجد حيثما أمكن، ورسائل حول رعاية الأطفال في أوقات العزل وعدم القدرة على التنبؤ. استمر شركاء القطاع الفرعي لحماية الطفل في تكييف التدخلات الرئيسية والأساسية مثل الدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، وإذكاء الوعي بحماية الطفل.
- واصل أعضاء القطاع الفرعي للعنف القائم على النوع الاجتماعي تقديم الخدمات مع مراعاة إجراءات السلامة المتعلقة بفيروس كورونا المستجد. تتكون البرامج الرئيسية الحالية من خدمات إدارة الحالات بما في ذلك المتابعة، والاستشارات الفردية، والدعم النقدي، وتوزيع مستلزمات النظافة على النساء والفتيات، ودورات التدريب على المهارات الحياتية، والأنشطة الترفيهية، وتدريب منظمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من المنظمات الإنسانية.
- منذ كانون الأول/ديسمبر 2019، قام أعضاء القطاع الفرعي للعنف القائم على النوع الاجتماعي بتوزيع أكثر من 100,000 مجموعة من مستلزمات النظافة النسائية على النساء والفتيات في سن الانجاب. وبالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الصحية والنظافة الأساسية، يتم استخدام مستلزمات النظافة النسائية أيضاً كمدخل لتقديم خدمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي المنقذة للحياة، بما فيها الدعم النفسي والاجتماعي، والإسعافات الأولية النفسية، ومعلومات حول الخدمات المتاحة، وإحالة الحالات عالية المخاطر.
- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الوصول إلى 3,705 شخصاً (1,594 فتاة و1,836 فتى و107 امرأة و168 رجلاً) من خلال التدخلات الطارئة في مجال حماية الطفل.
- تم الوصول إلى 602 من مقدمي الرعاية والأطفال (143 فتاة و184 فتى و107 امرأة و168 رجلاً) من خلال التوعية بقضايا حماية الطفل، بما فيها الوقاية من الانفصال الأسري في منطقة حارم بمحافظة إدلب. وكان 61% من جميع الأشخاص الذين تم الوصول إليهم موجودين في منطقة إدلب، بينما كان 39% منهم يعيشون في منطقة حارم بمحافظة إدلب.
- استمرت إدارة حالات حماية الطفل والمساعدات المتعلقة بالحماية الفردية، بما في ذلك تتبع الأسرة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. في الحالات عالية الخطورة إلى متوسطة الخطورة، يواصل شركاء القطاع الفرعي لحماية الطفل إجراء زيارات متابعة مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة للوقاية من فيروس كورونا المستجد. في حين سيتم جمع بيانات الاستجابة لشهر حزيران/يونيو في مطلع تموز/يوليو، يدرك القطاع الفرعي لحماية الطفل أنه في الأسبوعين الماضيين (بالإضافة إلى عدد الحالات الحالي) تم تسجيل 17 حالة جديدة على الأقل في مجال حماية الطفل (10 فتيات و7 فتيان). وفي منطقة حارم، تم تحديد حالات في ناحيتي أرمناز وكفر تخاريم، بينما في منطقة إدلب، تم تحديد حالات في معرة مصرين.
- تم تزويد 1,907 طفلاً (841 فتاة و1,066 فتى) بالدعم النفسي والاجتماعي (المنظم والمستمر). وبالإضافة إلى ذلك، حصل 1,124 طفلاً (572 فتاة و552 فتى) على مجموعات لوازم الدعم النفسي والاجتماعي. في كلا النشاطين، كان 54% من الأطفال الذين تم الوصول إليهم في محافظة إدلب و46% في منطقة حارم بمحافظة إدلب.
- تمت إحالة 55 طفلاً (28 فتاة و27 فتى) إلى الخدمات المتخصصة في منطقة حارم بمحافظة إدلب. وكان 58% من جميع الأطفال الذين تم الوصول إليهم مقيمين في إدلب و42% في منطقة حارم بمحافظة إدلب.

الثغرات والقيود:

- لا تزال إمكانية حصول الأشخاص الذين عادوا إلى المناطق المجاورة للطريق السريع إم 4 وإم 5 في شمال غرب سورية على الخدمات محدودة بسبب عدة عوامل، من بينها الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية المدنية في مناطق الوصول وتعليق أو نقل الخدمات الإنسانية بسبب عدم استقرار الوضع الأمني.
- زيادة الاحتياجات الأساسية لجميع السكان بسبب انخفاض قيمة العملة والانكماش الاقتصادي تزيد من خطر تبني آليات تكيف سلبية، في حين أن قبول تدخلات الحماية قد ينخفض أيضاً لأن السكان المتضررين قد يمنحون الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية.
- على الرغم من القيود السائدة في بيئة تشغيلية مقيدة على نحو متزايد وتعليق العمل في الأماكن الملائمة للأطفال، سعى شركاء القطاع الفرعي لحماية الطفل جاهدين لمواصلة تقديم الخدمات مع دمج رسائل الوقاية من فيروس كورونا المستجد حيثما أمكن ذلك، ورسائل حول رعاية الطفل في أوقات العزل وعدم القدرة على التنبؤ بمسار الأمور. استمر شركاء القطاع الفرعي لحماية الطفل في تكييف التدخلات الأساسية الرئيسية، مثل الدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، وإذكاء الوعي بحماية الطفل.
- على الرغم من استمرار تقديم أنشطة الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، فإن تدابير السلامة المتعلقة بفيروس كورونا المستجد تحد من إمكانية حصول عدد أقل من المستفيدين على الخدمات (استخدام جلسات عبر الإنترنت، وعدد أقل من المستفيدين في كل جلسة)، مما يؤثر على القدرة على الإبلاغ عن حوادث العنف التي قد تتعرض لها النساء والفتيات، وكذلك الحد من نقاط الدخول للحصول على الخدمات الضرورية.
- تضمنت الأنشطة التي استمرت مع تنفيذ تدابير الوقاية من فيروس كورونا المستجد خدمات متخصصة مثل إدارة الحالات عالية المخاطر والحالات الفردية والإحالات بغرض حماية الطفل، والعنف القائم على النوع الاجتماعي والإجراءات المتعلقة بالألغام، والمساعدات الفردية في مجال الحماية، وإعادة التأهيل البدني. وحيثما كان ذلك ممكناً، استمرت أيضاً بعض خدمات الأمن الوقائي، والتوعية القانونية والاستشارات بشأن قضايا المساكن والأراضي والممتلكات والوثائق المدنية (في المراكز وعبر التوعية وفي المخيمات).

المأوى والمواد غير الغذائية

الاحتياجات:

- استناداً إلى أحدث التقييمات التي أجراها برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، يستخدم 44 بالمئة من النازحين الخيام كمأوى، ويقيم حوالي 9 بالمئة في أماكن إيواء دون المستوى المطلوب (معظمها مبانٍ غير مكتملة)، ولجأ ثلاثة بالمئة من النازحين إلى المباني العامة، مثل المدارس، كخيار الإيواء الوحيد، مما يعطل تقديم الخدمات العامة.
- أجرى قطاع المأوى والمواد غير الغذائية وبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية تقييماً لحالة مراكز الإيواء الجماعية في شمال غرب سورية. ووفقاً للنتائج، لم تلب أي من مراكز الإيواء الجماعية التي تم تقييمها حتى الآن الحد الأدنى من معايير الطوارئ في جميع القطاعات ذات الصلة. يوفر عدد قليل من مراكز الإيواء الجماعية حلولاً مناسبة لإيواء السكان، وكانت المشاكل الأكثر شيوعاً هي الاكتظاظ والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ومع ذلك، أظهر آخر تقييم أجري في حزيران/يونيو أن عدد السكان في تلك المراكز الجماعية ينخفض بشكل ملحوظ. وبالفعل، تم إجلاء 16,428 نازحاً قسراً من 12 مركزاً إيواء جماعي إلى مخيمات أو خيام.
- سلطت التقارير الواردة من أعضاء قطاعات المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارتها الضوء على الاحتياجات السريعة إلى أماكن إيواء طارئة (خيام) والمواد غير الغذائية في المخيمات التي تأثرت بالفيضانات الناجمة عن عاصفة ممطرة غزيرة يوم الجمعة 19 حزيران/يونيو. لحقت أضرار بأكثر من 20 مخيماً تضم عدد سكان إجمالي يبلغ حوالي 4,709 نازحاً في ناحية معرة مصرين جراء الفيضانات. وتم الإبلاغ عن فقدان ما يقرب من 333 أسرة لأماكن إيوائها نظراً لتدمير خيامها أثناء العاصفة / الفيضانات. كما توجد حاجة إلى تقديم مواد غذائية إلى تلك الأسر المتضررة لتمكينها من تعويض المواد غير الغذائية التالفة والمفقودة بسبب الفيضانات. كما تم الإبلاغ عن أنظمة الصرف في هذه المواقع على أنها فجوة، وسيؤدي إصلاح وتحسين البنية التحتية في هذه المواقع إلى تجنب النازحين المقيمين خطر التعرض لفيضانات أخرى في المستقبل. تتطلب مثل هذه الحوادث وحالات الطوارئ تجديد مخزون المواد غير الغذائية والخيام لتمكين الجهات الإنسانية من الاستجابة بشكل مباشر للاحتياجات عند حدوث حالات طوارئ وتدفق أعداد ضخمة من النازحين.

الاستجابة:

- يواصل أعضاء قطاع المأوى والمواد غير الغذائية الاستجابة بنشاط لاحتياجات النازحين حديثاً والذين طال أمد نزوحهم في شمال غرب سورية.
- قدمت مساعدات إلى حوالي 201,694 شخصاً من النازحين والمجتمعات المضيفة، في صورة مواد غير غذائية و/ أو مأوى في شهر أيار/مايو.
- في شهر أيار/مايو، تلقى أكثر من 146,649 شخصاً مساعدات بـ مواد غير غذائية في شكل مجموعات المواد غير الغذائية، وأدوات المطبخ، والفرش والبطانيات، بالإضافة إلى مستلزمات الشتاء وغيرها من العناصر التكميلية. تمت تلبية احتياجات المأوى لنحو 55,000 شخص من خلال أنشطة تشمل المساعدات الطارئة و/ أو المساعدات الموسمية في مجال المأوى وإعادة تأهيل أماكن الإيواء. ومن بين هؤلاء، تمت مساعدة أكثر من 22,539 شخصاً من خلال توفير المأوى في حالات الطوارئ، والذي يشمل الخيام العائلية أو مجموعات لوازم المأوى.
- تم الوصول إلى 593,031 شخصاً في عام 2020 من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية؛ توفير أماكن إيواء طارئة؛ تأهيل المساكن وأماكن الإيواء الانتقالية والمساعدات الموسمية.
- تم الوصول إلى 1,008,552 شخصاً في عام 2020 لتقديم المواد غير الغذائية الموسمية و/ أو التكميلية، وتوزيع المواد غير الغذائية الأساسية.
- ينسق قطاع المأوى والمواد غير الغذائية بنشاط مع قطاعي الصحة والمياه والإصحاح والنظافة العامة للاستجابة لاحتياجات السكان النازحين في سياق جائحة فيروس كورونا المستجد. ويهدف قطاع المأوى والمواد غير الغذائية إلى الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد أثناء عمليات التوزيع، لتحسين الظروف المعيشية في أماكن الإيواء غير الملائمة ومراكز الإيواء الجماعية المكتظة.

- تأكد قطاع المأوى والمواد غير الغذائية من أن جميع المقترحات المقدمة إلى الصندوق السوري لتمويل الإنساني عبر الحدود - التخصيص القياسي الأول لعام 2020 - تتماشى مع إرشادات القطاع بشأن فيروس كورونا المستجد. ولا يزال قطاع المأوى والمواد غير الغذائية يدعم فريق الصندوق السوري لتمويل الإنساني عبر الحدود الذي يراجع تقديم / مقترحات التخصيص القياسي الأول لعام 2020. ويوصى بتمويل 19 اقتراحاً (11 ضمن قطاع واحد و8 متعددة القطاعات) لأنها تتماشى مع أولويات قطاع المأوى والمواد غير الغذائية، وتساهم في تغطية احتياجات المأوى والمواد غير الغذائية، بما في ذلك نهج تقديم المساعدات في فصل الشتاء.
- في إطار المساهمة في خطة استجابة قطاع الصحة، تم توفير 316 خيمة لاستخدامها كمحطات فرز في المرافق الصحية في شمال غرب سورية، واستمرار إدراج الصابون ومسحوق الغسيل في مجموعات المواد غير الغذائية. يتم تعزيز تدابير النظافة، بما يتماشى مع ممارسات قطاع المياه والإصحاح الصحي والنظافة الصحية الموصى بها والخاصة بفيروس كورونا المستجد، أثناء توزيع المساعدات للحد من خطر انتقال العدوى.
- بالتنسيق مع قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية والوكالة قائدة القطاع، تم توفير 2,360 ملصقاً كبيراً و48,010 ملصقاً صغيراً لعشرة من أعضاء قطاع المأوى والمواد غير الغذائية بهدف رفع مستوى الوعي في أيار/مايو. يواصل أعضاء قطاع المأوى والمواد غير الغذائية أيضاً تقديم جلسات توعية، سواء على المستوى الفردي أو في مجموعات صغيرة مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي، وارتداء معدات الحماية وتجنب توزيع الكتيبات. ويدعم القطاع تحديد النقص في معدات الحماية الشخصية، وقد أُجريت مسوحات لرصد مقدار الفجوة التي يبلغ عنها الأعضاء. تمكن بعض أعضاء القطاع من توفير معدات الحماية لموظفيهم.
- يواصل قطاع المأوى والمواد غير الغذائية التنسيق مع قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها وأعضاء القطاع لمتابعة الاستجابة للفيضانات، حيث ذكرت العديد من التقارير الخيام التالفة في بعض المخيمات في شمال غرب سورية. ويستخدم القطاع أيضاً آلية الاستجابة السريعة عند الحاجة لتغطية هذه الفجوة عن طريق توفير الخيام ومجموعات المواد غير الغذائية لدعم الأسر المتضررة. عُقد اجتماع تنسيقي في 23 حزيران/يونيو مع أعضاء قطاعي تنسيق المخيمات وإدارتها والمأوى والمواد غير الغذائية (المنظمة الرئيسية في الاستجابة للفيضانات) للتأكد من تغطية الفجوة تماماً، وحتى لا يحدث تداخل عند الاستجابة لاحتياجات المخيمات العشرين المتضررة.
- يقدم القطاع أيضاً الدعم الفني في تخطيط المواقع، مع التركيز بشكل أساسي على المشاريع المعتمدة من الصندوق السوري لتمويل الإنساني عبر الحدود والتي تشمل إنشاء المواقع وتوسيعها. تعاون القطاع بشكل وثيق مع المنظمات لمراجعة الخطط وتقاسم التوصيات قبل المضي في إجراء التعديلات والتوصية بإخراج الخيام من مخزون الطوارئ.

الثغرات والقيود:

- صعوبات في إيجاد أماكن للإيجار. في حين تحسن توافر المنازل والشقق المتاحة للإيجار خلال الشهر الماضي، أفاد النازحون أن الارتفاع الكبير في أسعار السوق يعني أن الكثيرين لا يستطيعون تحمل الإيجار.
- تحسين البنية التحتية في المخيمات ومواقع النازحين لتجنب الفيضانات المستقبلية التي تحدث بشكل دوري. وتشمل هذه الأنشطة تحديث نظام الصرف وإعادة تأهيل البنية التحتية.
- في حالات الطوارئ الجديدة الناجمة عن تدهور الأوضاع الأمنية، تتطلب خطط التأهب والاستجابة أموالاً إضافية، حيث لم يحصل أعضاء القطاع إلا على تمويل مضمون لشراء 24,150 خيمة (نسبة التمويل 44٪) و69,000 مجموعة من المواد غير الغذائية (نسبة التمويل 15٪). ويدعو القطاع إلى توفير تمويل إضافي لتغطية النقص المتبقي في الخيام والمواد غير الغذائية.
- عدم كفاية المأوى تتطلب قدرة وميزانية كبيرتين للتصدي لها، على وجه التحديد للتغلب على أوجه القصور في مراكز الإيواء الجماعية. لا تزال آلاف الأسر تبحث عن أماكن إيواء آمنة وكافية في شمال غرب سورية، في منطقة تقلص حجمها إلى حد كبير.
- فرض تفشي فيروس كورونا المستجد أعباء إضافية على أعضاء القطاع للحد من مخاطر انتقال العدوى. ويتطلب تطبيق التدابير المناسبة للحد من هذه المخاطر المزيد من الوقت والموظفين والجهد والتكلفة.

المياه والإصحاح والنظافة الصحية

الاحتياجات:

- يلزم تلبية الاحتياجات الشاملة إلى جميع خدمات ولوازم المياه والإصحاح والنظافة الصحية المنقذة للحياة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مستلزمات النظافة الصحية والبيدونات وسعة تخزين المياه) في شمال غرب سورية.
- في المخيمات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، توجد حاجة حيوية إلى زيادة إمدادات المياه الآمنة ومستلزمات النظافة الصحية، بما فيها الصابون، للتخفيف من آثار الإصابة بالإسهال والأمراض المعدية الأخرى، بما فيها فيروس كورونا المستجد.
- ينبغي زيادة الدعم التشغيلي لشبكات المياه القائمة للتعامل مع العدد الإضافي من السكان في المجتمعات المحلية وفي المخيمات ومواقع النزوح غير الرسمية والرسمية المحيطة.
- مع استمرار العائدين في العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية، فإنهم يحتاجون إلى الحصول على المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي في هذه المناطق.

الاستجابة:

- تمكنت استجابة قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية المستمرة من الوصول إلى 1.3 مليون نازح جديد في 1,176 موقعاً من خلال 29 عضواً من أعضاء القطاع (شكلت المخيمات نسبة 82٪ من المواقع التي تمت الاستجابة لها، و13٪ مجتمعات محلية، و2٪ مراكز إيواء جماعية، و3٪ مواقع أخرى).

- حصل 529,453 شخصاً على مياه منقولة بالشاحنات ولا يزالون يحصلون عليها
- حصل 631,722 شخصاً على خدمة إدارة النفايات الصلبة
- حصل 250,158 شخصاً على مراحيض جديدة (معظم المراحيض العامة / المجتمعية الحالية مكتظة بسبب نقص عدد المراحيض)
- استفاد 512,755 شخصاً من مستلزمات النظافة الصحية (102,551 مجموعة من مستلزمات النظافة العائلية)
- استفاد 345,491 شخصاً من أدوات تنقية المياه (أقراص تنقية المياه)
- استفاد 456,740 شخصاً من توزيع بيذونات (91,348 بيذوناً تم توزيعها، اثنان سعة كل منهما 10 لتراً لكل أسرة)
- يواصل أعضاء قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية توسيع نطاق الاستجابة لاحتياجات 900,000 شخص نزحوا منذ كانون الأول/ديسمبر 2019 (بما في ذلك أنشطة التخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد).
- من المتوقع أن يحصل 83,784 شخصاً على مياه منقولة بالشاحنات، وفقاً لخطط المنظمات الأعضاء في القطاع لمساعدة النازحين
- من المتوقع أن يحصل 88,405 شخصاً على خدمات إدارة النفايات الصلبة، لا سيما في المواقع التي تضم عدداً كبيراً من النازحين، وستستفيد منها المجتمعات المضيفة أيضاً (50٪ للمجتمعات مضيفة و50٪ للنازحين)
- سيستفيد 54,568 شخصاً من مراحيض جديدة قيد الإنشاء
- سيستفيد 163,600 شخصاً من مستلزمات النظافة المتاحة (32,720 مجموعة من مستلزمات النظافة العائلية)
- سيستفيد 125,784 شخصاً من البيذونات المتاحة (25,156 بيذوناً متوفراً، وعادة ما تحصل كل أسرة على اثنين سعة كل منهما 10 لتراً).
- يضم التخصيص القياسي الأول للصندوق السوري للتمويل الإنساني عبر الحدود تخصيص 10.2 مليون دولار لقطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية لتنفيذ المشاريع التي تمت مراجعتها والتوصية بتنفيذها. ويجب أن تبدأ هذه المشاريع في مطلع تموز/يوليو.
- الاستجابة لفيروس كورونا المستجد:
- وفقاً للمعلومات المحدثة الصادرة عن مصفوفة قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية للإبلاغ عن فيروس كورونا المستجد: 24 شريكاً، 110 موقعاً، 854 مدخلاً
 - غير 89 بالمئة من استجاباتهم بسبب فيروس كورونا المستجد،
 - زاد 80 في المئة من كمية المياه التي يوفرونها،
 - قام 83 في المئة بتكثيف الأنشطة المعززة للنظافة،
 - زاد 59 في المئة من كمية الصابون الموزعة،
 - زاد 15 في المئة من كمية منظفات الغسيل الموزعة.
- تم توزيع 720,000 طرد غذائي في شمال غرب سورية خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو، وهذا يشمل إضافة قطع الصابون إلى 720,000 طرد غذائي وملصقات توضح تدابير الوقاية من فيروس كورونا المستجد على 420,000 منها.
- ستستردى الوكالة قائدة قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية 1,056,000 قطعة صابون على مدار الأشهر الستة المقبلة، ليتم تسليمها إلى فريق التوعية بفيروس كورونا من خلال أحد شركاء قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية. وسيتم تنفيذ الأنشطة المتعلقة بهذه الشحنة من الصابون على أرض الواقع من قبل مجموعة تضم 1,600 موظف في مجال الصحة المجتمعية. سيتم شراء الصابون من داخل سورية.

الثغرات والقيود:

- يعمل قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية مع قطاعي تنسيق المخيمات وإدارتها والمأوى لضمان التخطيط والإنشاء المشترك لمخيمات جديدة تضم خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية المطلوبة. فيما يلي الفجوات العاجلة في 21 ناحية تضم نحو 172,000 نازح:
 - 14,2747 نازحاً يفتقرون إلى المياه المنقولة بالشاحنات (العديد من النازحين يتقاسمون إمدادات المياه الموجودة في المجتمعات المضيفة مع غيرهم من النازحين)
 - 137,434 شخصاً بحاجة إلى إعادة تأهيل / بناء المراحيض العامة
 - 172,157 شخصاً بحاجة إلى إدارة النفايات الصلبة على نحو متكرر
 - 170,620 شخصاً بحاجة إلى مستلزمات النظافة الصحية
- لا توجد تحديات كبيرة في عمليات النقل العابر والشاحنات العابرة بحصص أدوات النظافة المخطط لها. حتى الأسبوع الماضي، دخل 19,000 بيذوناً المستودعات داخل سورية (لتكملة مجموعات النظافة)؛ سيعبر 34,000 بيذون يوم الجمعة 26 حزيران/يونيو، بما في ذلك 14,500 مجموعة من مستلزمات النظافة العائلية و25,000 مجموعة من مستلزمات النظافة المستهلكة.
- لم يكن سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي مستقرًا خلال الأسبوعين الماضيين. وقد أدى هذا الانخفاض الكبير إلى إغلاق العديد من المتاجر والأسواق وتوقف العديد من الخدمات. قرر العديد من مقدمي الخدمات إيقاف خدماتهم حتى تصبح الأسعار أكثر استقراراً. فيما يتعلق بالتأثير على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، لم تتأثر عقود العديد من الوكالات بشكل عام لأن الاتفاقات الموقعة بين المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات إما بالدولار الأمريكي أو ما يعادله بسعر الصرف - بالإضافة إلى الليرة التركية. ومع ذلك، فقد واجهت بعض المنظمات غير الحكومية التي كانت عقودها مع البائعين بالليرة السورية بعض الصعوبات. التأثير الإضافي ذو الصلة ولكنه غير مباشر هو التحدي الإضافي الذي يواجهه المواد الغذائية حيث ترتفع الأسعار بسرعة كل ساعة، مما قد يؤدي إلى نهج جديد يعطي الأولوية للغذاء بدلاً من المتطلبات الأساسية الأخرى المنقذة للحياة، مثل المياه والصرف الصحي المناسب.

16 الخدمات اللوجستية

الاحتياجات:

- تحتاج المنظمات التي تلبّي احتياجات السكان المتضررين في شمال غرب سورية إلى خدمة إعادة شحن موثوقة ومتسقة تسهل إيصال البضائع المنقذة للحياة من تركيا إلى شمال غرب سورية.
- من أجل التصدي لخطر فيروس كورونا المستجد، سيكون التنسيق وتبادل المعلومات في الوقت المناسب بين الشركاء أمراً حيوياً للمساعدة في اتخاذ القرارات التشغيلية من قبل الشركاء وضمان تجنب الاختناقات وازدواجية الجهود.
- ضمان سلامة وصحة الموظفين العاملين في نقاط إعادة الشحن عن طريق اتباع إرشادات منظمة الصحة العالمية بشأن التخفيف من مخاطر الإصابة بفيروس كورونا المستجد في نقاط إعادة الشحن.
- يعبر أعضاء قطاع الخدمات اللوجستية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمانحون والشركاء على المستوى العالمي، عن الحاجة إلى إنشاء مجموعة عمل معنية بالمشتريات.

الاستجابة:

- في الفترة من 1 إلى 24 حزيران/يونيو، قام قطاع الخدمات اللوجستية بتنسيق إعادة شحن 1,519 شحنة سورية: 1,136 عبر معبر باب الهوى، و382 عبر معبر باب السلام، وذلك لتسهيل تسليم 32,702 طناً مترياً من مستلزمات قطاعات الأمن الغذائي والمأوى والمياه والإصحاح والنظافة الصحية والصحة والتعليم.
- يقوم قطاع الخدمات اللوجستية برصد اللوائح الجمركية، مع التركيز بشكل خاص على البنود ذات الصلة بفيروس كورونا المستجد، وتقاسم قوائم المواد المحظورة والمقيدة لاستيرادها كلما وكيفما تحدث تغييرات.
- وفقاً للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية والسلطات الصحية المحلية، نفذ قطاع الخدمات اللوجستية تدابير في مراكز إعادة الشحن للحد من مخاطر الإصابة بفيروس كورونا المستجد على الفرق الموجودة على الأرض، بما في ذلك مرافق غسل اليدين الجديدة للسائقين والعمال، وتشجيع التباعد الجسدي، ورفع مستوى الوعي من خلال عناصر الشفافية وتطبيق نظام تناوب الموظفين. كما نظم قطاع الخدمات اللوجستية ورش عمل حول الاستخدام الآمن لمعدات الوقاية الشخصية والتخلص منها، وكيفية الحفاظ على الأمان والوقاية من فيروس كورونا المستجد في محاور إعادة الشحن.

الثغرات والقيود:

- الزيادة المستقبلية المحتملة لفترة وصول السلع أثناء مرحلة عبور الحدود وعدم اليقين بشأن توافر الإمدادات الطبية في الأسواق المحلية والدولية بسبب فيروس كورونا المستجد.

التنسيق العام

في 23 حزيران/يونيو، عقد فريق التنسيق بين القطاعات اجتماعه الشهري المنتظم مع التركيز على الجوانب التشغيلية للاستجابة الإنسانية. توقفت اجتماعات فرقة العمل المعنية بالطوارئ، ومن المقرر عقد اجتماعات فريق التنسيق بين القطاعات كل أسبوعين.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

ماركوس فيرنه، مدير مكتب أوتشا تركيا، werne@un.org، هاتف: +903422218601، هاتف محمول: +905354138159
 أنيت هيرنز، نائب مدير مكتب أوتشا تركيا، hearns@un.org، هاتف: +903422118604، هاتف محمول: +905350219574

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.unocha.org | www.reliefweb.int | <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima>